

## الفصل السادس

### الرزق

#### (التوزيع)

حين يناقش الاقتصاديون المعاصرون توزيع الدخل يفرقون بين نوعين من هذا التوزيع:-

( ١ ) التوزيع الوظيفي Theory of Functional Distribution

( ب ) التوزيع الشخصي Theory of Personal Distribution

فبالنسبة للتوزيع الوظيفي فلا يتجاوز عملية حسابية تبين كيف يتوزع الدخل على عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، فالأرض تأخذ إيجارا والعامل أجرا والمنظم ربحا. فهو الوجه الآخر للتكاليف التي دفعت لتم العملية الإنتاجية ممثلة في ثمن بيعها. ويتحدد عادة هذا العائد وفق قوانين العرض والطلب التي تتحدد بظروف طبيعية وسوقية في شكل مساومة داخل السوق .

أما التوزيع الشخصي فإنه يمثل جانب العدالة في هذا التوزيع، وهو مصطلح يغيب غالبا في الدراسات الجادة المعاصرة، وفق ما بنيت عليه المدنية المعاصرة من استبعاد التحليل القيمي والأخلاقي في الدراسات الاقتصادية. وهذا إفراز طبيعي لمناخ فلسفي قائم على النفعية والإنسان الاقتصادي، بل له خلفية فلسفية قائمة على الانتخاب الطبيعي والبقاء للأصلح حتى اعتبر نيتشه الإحسان خلقاً من أخلاق العبيد .

وبالنسبة للتوزيع الوظيفي فهو يعتبر العنصر الأقدم تاريخيا، فهو عملية حسابية بحتة، تصور الموقف على ما هو عليه دون تقريم، ويعني تحديد نصيب كل عامل من عوامل الإنتاج في الدخل الناتج من النشاط الاقتصادي، ولا نعدو الحقيقة إذا قلنا إن هذا العنصر مثل كل مضمون نظرية التوزيع في الفكر الاقتصادي الغربي .

ولقد سادت هذه النظرية خلال كتابات القرن التاسع عشر، حيث إن المفكرين في ذلك الوقت وجهوا اهتمامهم إلى مجرد تحديد حصص عوامل الإنتاج من الدخل الناتج عن

النشاط الاقتصادي كما يبينه الواقع في ذلك الوقت... وعلى العموم فإن نظرية التوزيع بالمعنى الوظيفي تتضمن تحليلات اقتصادية محضة<sup>(١)</sup>.

وتوزيع الدخل هو الوجه الآخر لثمن السلع، فثمن السلعة عبارة عما أنفق عليها في خلال مراحل الإنتاج الأولى، من عمل حتى يستحق أجراً ثم عمل مدخر «مال» يستحق ربحاً. وقلنا عملاً مدخراً لأن الخيرات الكونية توجد ابتداء حرة مشتركة بين الناس، وعندما يبذل عمل فيها تتحول إلى مال «سلعة اقتصادية»، فالماء في النهر لا ثمن له ولكنه حين يحاز للرحال يكون له ثمن. والفرق بين تكلفة السلعة و ثمنها هو الربح يستحقه العمال أو المال أو كلاهما. فثمن الناتج هو الوجه الآخر لدخول عناصر الإنتاج.

والاقتصاديون الكلاسيكيون في إنجلترا في القرن ١٨، الذين كانوا يؤمنون بالمشروع الخاص مع أدنى تدخل حكومي، لم يفرقوا بالمرّة بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي. فقد كانوا يعتبرون أن الأثمان التي تخلق توازناً بين الطلب والعرض أثماناً «طبيعية»؛ وأن الدخل المبنية على هذه الأثمان دخلاً «عادلة» أو «مناسبة». وفضلاً عن ذلك كانوا يرون من المهم جداً أن تقوم هذه الأثمان بتوجيه العوامل الإنتاجية نحو الصناعات التي تريد المنشآت تنميتها. وهكذا لم تكن هناك حاجة إلى تخطيط من جانب الحكومة. كذلك كان يتوقع من مالكي وسائل الإنتاج - الذين يشتغلون لصالحهم الخاص - أن يعملوا ألياً، بدون أوامر، مما يحقق أفضل فائدة للاقتصاد.

ولكن هذه الحجة كانت تشتمل على نقطة ضعف أساسية. فرغم أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا يعتبرون الدخل في اقتصاد المشروع الخاص عادلاً، إلا أنه كان في الواقع بعيداً جداً عن المساواة. وكان أهم نقاد هذا النظام هم الاشتراكيون، الذين أرادوا أن تكون وسائل الإنتاج المادية مملوكة بواسطة المجتمع كله، أي الدولة، وكانوا يؤمنون بأن هذا الترتيب كفيل بأن يؤدي إلى تحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الدخل الشخصي. وقد افترضوا أنه عندما تمتلك الحكومة العناصر المادية للإنتاج، سيتمكن إلغاء مدفوعات الفائدة والربح تماماً، رغم أنهم سلموا بأنه سيكون من الضروري بذل بعض التضحيات في شكل تخفيض في الاستهلاك، وذلك حتى يتسنى تحقيق تراكم رأس المال. وبعبارة أخرى، كان الاشتراكيون شديدي الاهتمام بالتوزيع الشخصي للدخل القومي بحيث فاتهم رؤية مدى تأثير سياستهم في التوزيع الوظيفي. فعوامل الإنتاج المحدودة، مثل رأس المال والأرض،

يجب أن يكون لها اثمان تعكس أهميتها الاقتصادية، إذا أريد تحقيق توزيع متناسب لعوامل الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .

وكان الفشل في فهم الفرق بين التوزيع الشخصي والوظائفي هو الذى قاد كارل ماركس إلى وضع نظرية عن القيمة المادية مبنية بكاملها على العمل . وقد حاول ماركس أن يثبت أن قيمة السلع يحددها فقط العمل اللازم لإنتاجها، والحقيقة أنه لم يكن من الضروري أن يشكل ماركس هذه النظرية . وكان يمكنه بدلا من ذلك أن يقبل نظرية أن هناك عوامل إنتاج أخرى محدودة تشترك مع العمل فى تحديد القيمة<sup>(٢)</sup> .

وهكذا حرمت الاشتراكية تملك رأس المال ودخله من الربح أو الإيجار . وهنا فقد المجتمع حوافز التنمية، فضعف الإنتاج، وانتشر الاستبداد، وتدهور الاقتصاد .

## الرزق

والرزق لغة : « يقال للعتاء الجارى تارة - دنيويا كان ام آخرويا - وللنصيب تارة، ولما يصل إلى الجوف ويتغذى به تارة، يقال أعطى السلطان رزق الجنيد، ورزقت علماء<sup>(٣)</sup> .

« والرزق فى كلام العرب الحظ، والحظ هو نصيب الرجل . قال بعضهم الرزق كل شىء يؤكل، أو يستعمل، وهو باطل لان الله تعالى امرنا أن ننفق مما رزقنا . فلو كان الرزق هو الذى يؤكل لما أمكن إنفاقه، وقال آخرون: الرزق هو ما يملك، وهو أيضا باطل لان الإنسان يقول: اللهم ارزقنى ولدا صالحا أو زوجة صالحة وهو لا يملك الولد ولا الزوجة<sup>(٤)</sup> .

يقول تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمْ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةَ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢٥٤) ﴾ [ البقرة : ٢٥٤ ] .

ويقول رسول الله ﷺ :

« لا يبيع حاضر لباد، دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض<sup>(٥)</sup> .

« الله تعالى خلق الإنسان بحيث ياتيه الرزق وأسبابه، فإن الله ملك الإنسان عمائر الدنيا وجعلها بحيث تدخل فى ملكه شاء أم أبى، حتى أن نتاج الأنعام وثمار الأشجار تدخل فى الملك، وإن لم يرده مالك النعم والشجر، وإذا مات قرن ينتقل ذلك إلى قرن آخر فهرا . شاء وأم أبوا<sup>(٦)</sup> .

والرزق « الدخل » يعتبره الاقتصاديون تيارا مستمرا على مدار السنة، بعكس المال

«الثروة» فيعتبرونه رصيذا يحسب في لحظة معينة، وليكن حولان الحول «آخر السنة»، ولهذا يستعمل لفظ الإنفاق من الرزق بالفعل المضارع لارتباطه باستمرارية الرزق.

ونحب أن ننبه أن سعة الرزق أو ضيقه ليس معناه التكريم أو الإهانة، حيث الدنيا كيفت لتكون دار ابتلاء. وليست دار جزاء، بعكس الآخرة التي كيفت لتكون دار جزاء وليست دار ابتلاء يقول تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَسْطُرُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ [الإسراء: ٣٠].

إنما محل التكريم هو العمل، فالمؤمن يشكر عند الرخاء ويصبر عند الضراء، بينما يتصور العاصي أن النعيم تكريم وتقتير الرزق إهانة. ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّا إِذَا مَا ابْتَلَاهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِ ﴿١٦﴾﴾ [الفجر: ١٥، ١٦].

ولا يقتصر الرزق في الإسلام على الكسب المادى فقط وإشباع الحواس كما هو في الفكر الوضعى، ولكنه يتعدى ذلك إلى الرزق العقلى والروحى الذى يسعد النفس ويستجيب لاشواق الروح.

«والأرزاق نوعان: ظاهرة للأبدان كالأقوات، وباطنة للقلوب والنفوس كالمعارف والعلوم» (٧).

و«السمى فى تحصيل الرزق قد يجب وذلك عند الحاجة، وقد يستحب، وذلك عند قصد التوسعة على نفسه وعياله، وقد يباح، وذلك عند قصد التكثير من غير ارتكاب منهى، وقد يحرم وذلك عند ارتكاب المنهى كالغصب والسرقة والزنا» (٨).

و«فى الكسب نظام العالم، والله تعالى حكم ببقاء العالم إلى حين فنائها، وجعل سبب البقاء والنظام كسب العباد، وفى تركه تخريب نظامه وذلك ممنوع منه» (٩).

و«الكسب للنفس والاولاد من أهم الواجبات، وأن الله تعالى استغنى بما ركب فينا من حب المال والحرص عن التصريح بإيجابه كما يجاب الصلاة والحج والزكاة. وذلك لما فى تحصيله من التحرر عن أذية الناس بالسؤال، وتحمل فتنهم التى هى من أعظم المحظورات، ولما فى جمع المال من حفظ الورع عن أموال الناس» (١٠).

وفى الفكر الوضعى تقسم عوائد عناصر الإنتاج إلى أجر يحصل عليه العامل وإيجار تحصل عليه الأرض وريح يحصل عليه المنظم «المدير» وفائدة «ربا» يحصل عليها رأس

المال، وهو تقسيم فيه مغالطة، فالمنظم اليوم ليس هو المضارب، حيث يحصل على أجر أو مكافأة على عمله.

أما صاحب المال فهو الذى يحصل على الربح للمخاطرة غنما بغيره، ولكن كيف يوجدون تبريراً - فى نظرية التوزيع - لدخل طفيلى هو الربا إلا بالمغالطة؟ ويعتبرون ذلك منتهى العلم!

والرزق المكتسب لا يستحق إلا بالجهد، وهو الأجر المعطى للعامل نتيجة بذل جهده اليدوى أو العقلى، أو إيجار لعينه التى يملكها بوسائل مشروعة، وبيع نتيجة مشاركته بعمله أو بماله، وهنا كان للكسب وسيلتان: العمل ويحصل على أجر أو ربح، والمال - فيما عدا النقود - ويحصل على ربح أو إيجار، ونقود لا تحصل إلا على ربح إن تحقق. وهذا هو موضوع حديثنا عن التوزيع الوظيفى من الكسب الطيب.

## المبحث الأول

### الكسب الطيب

مصادر الكسب تتحدد إما:

بالعمل: ويحصل العامل فيه على أجر مقابل منفعة عمله.

برأس المال: ويحصل صاحبه فيه على إيجار مقابل منفعة العين.

بالمشاركة: بين العمل أو بين رأس المال. أو بين العامل ورأس المال مقابل ربح.

والكسب لغة: طلب الرزق<sup>(١١)</sup>..

يقول تعالى:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

ويقول رسول الله ﷺ:

«ما كسب الرجل كسباً أطيب من عمل يده»<sup>(١٢)</sup>.

يقول المناوي:

«ومن لم ينفع الناس بحرفة يعملها يأخذ منافعهم، ويضيق عليهم معاشهم، فلا فائدة في حياته لهم، إلا أن يكدر الماء ويغلي الأسعار، ولهذا كان عمر رضی الله عنه إذا نظر إلى رجل ذي سيما سأل: أله حرفة؟ فإذا قيل: لا، سقط من عينه. ومما يدل على قبح من هذا صنيعه، وذم من يأكل مال نفسه إسرافاً وبداراً، فما حال من أكل مال غيره ولا يعطيه عوضاً، ولا يرد عليه بدلاً»<sup>(١٣)</sup>.

وستحدث عن أنواع هذا الكسب بالترتيب التالي:

١ - الأجر .

٢ - الإجارة .

٣ - الربح .

## ١ - الأجر

الأجر هو الدخل الذى يحققه المرء من عمله، وكلمة الأجر تعنى أن التعويض يدفع للعامل على أساس عمله فى الساعة، أو على أساس وحدة الإنتاج أو على أساس القطعة، تمييزاً له عن الراتب أو العمولة أو الأتعاب الأخرى فى الفكر الوضعى .

فكلمة الراتب Salary تعنى أية علاوة أو تعويض يدفع للخدمات المؤداة خلال فترة زمنية محددة، وخصوصاً الخدمات ذات الطابع المهنى أو الكتابى أو التنفيذى .

والراتب يختلف عن الأجر Wage ، حيث إن الأجر يدفع عادة مقابل العمل الذى يتطلب مهارة يدوية على أساس الأجرة فى الساعة أو على أساس الإنتاج .

بينما العمولة Commission نسبة من قيمة سلع مبيعة، فى عملية يكون العامل فيها وسيطاً Broker كالسمسار الذى يشتري ويبيع الأوراق المالية لحساب الغير مقابل نسبة معينة، أو التاجر بالعمولة الذى يحوز البضاعة ببيعها بمعرفته نقداً أو نسيئة نظير نسبة معينة (١٤) .

ويعتبر الأجر أكبر مصادر الدخل، فأجور العمال مثلاً تبلغ حوالى ٧٥٪ من الدخل القومى للولايات المتحدة (١٥) .

وقد كان الأجر مشار مناقشات ونظريات فى الغرب، والمتأمل لا يراها إلا مجرد تبرير للوجه الكالغ للراسمالية، وفلسفة لاستغلال العمال .

ونستعرض هذه النظريات باختصار :

### [ أ ] نظرية حد الكفاف :

هذه النظرية عميقة فى تاريخ الفكر الاقتصادى، فقد قدمها آدم سميث وريكاردو . وأساس هذه النظرية أن العمل سلعة تتحدد قيمتها بكمية الضرورات اللازمة لحياة العامل . ويحافظ على هذا المعدل تزايد السكان عند تزايد الأجر وتناقصه عند قلة الأجر، وذلك لأن زيادة الأجر تشجع على زيادة الإنجاب وقلته تؤدى إلى الأمراض والابوثة .

وهذه النظرية مبنية على الأجل الطويل لارتباطها بالسكان، كما أنها تفترض المنافسة الحرة فى السوق وعدم وجود أى قيود احتكارية من جانب المنتجين أو من جانب العمال، وهو الفرض التقليدى للاقتصاد الكلاسيكى .

وهذه النظرية قاصرة عن تفسير الأجور . فقد أثبت التاريخ ارتفاع مستوى أجور العمال وتناقص السكان كما أنها لم تقدم تفسيراً مقبولاً عن سبب تباين الأجور حسب المهارات . ولقد أثار ماركس الحقد بين العمال وأصحاب المال من هذا المنطلق وافترق عن الكلاسيك بما سماه جيش العمال الرأسمالي ، ولذا سمي رأيه بنظرية الأجر الحديدي .

وخلاصة رأيه أن النظام الرأسمالي يتجه حتماً إلى التركيز في الإنتاج فيزيد الاحتكار ويزداد بؤس العمال واستغلالهم حتى الكفاف . هذه الظاهرة تسير مع الآلات الكبيرة والتي تحتاج إلى ملاك كبار ، ويؤدي تزايد الآلية وزيادة جيش العمال الاحتياطي إلى الضغط على الأجور باستمرار (١٦) .

وهذه الفكرة ثبت فسادها أيضاً تاريخياً ، وهي فكرة فلسفية سياسية أكثر منها علمية اقتصادية .

### [ب] نظرية مخصص الأجور :

ولما ظهر الوجه البشع للتفسير السابق ، كف الرأسماليون عن التبرير واعتبروها قضية عرض وطلب . وحلت محل نظرية حد الكفاف نظرية مخصص الأجور في القرن التاسع عشر . وتقوم هذه النظرية كما عرضها « جيمس مل » على أساس أن الأجور تتحدد بالقوة النسبية بين كل من العمل ورأس المال ، أو عن طريق العرض الممثل في عدد السكان والطلب وهو العنصر الأهم والذي يتوقف على رصيد رأس المال المخصص أجوراً للعمال .

فإذا زاد عدد السكان مع بقاء رصيد الأجور ثابتاً انخفض الأجر حيث إن معدل الزيادة في عدد السكان يزيد على معدل الزيادة في رصيد الأجور . فهناك اتجاه مستمر لتخفيض معدل الأجور ولا سبيل لزيادة معدل الأجور إلا من حساب ففة لحساب أخرى .

وبهذا ووفق عرضهم وصلوا إلى نتيجة أن التدخل الحكومي لصالح العمال إنما يكون على حساب الأرباح ونقص الإنتاج ، ونقص الطلب على العمال بالتالي ، كما أن التدخل النقابي لا يكون إلا على حساب ففة أخرى من العمال .

وهذه النظرية كسابقتها لا تعطى تفسيراً لاختلاف الأجور من صناعة لأخرى ، كما أن زيادة الأجور لا تعنى نقص الإنتاج والبطالة أو تحويل الأجور من ففة إلى أخرى ، لأن الإنتاج قد يزيد ويعوض زيادة الأجر .

## [ج] نظرية الإنتاجية الحديدية:

هذه هي النظرية الحديدية للأجور<sup>(١٧)</sup>، شرحها ويكستيد وفالراس وجون كلارك، وفيها يتقرر أجر العامل على حسب الزيادة التي يدرها في كسب المنتج آخر عامل موظف عنده، على فرض تشابه وحدات العمل في المهنة الواحدة وقيام المنافسة الكاملة في السوق.

وعلى أساس هذه الافتراضات لابد أن تتساوى الإنتاجية الحديدية للعمال في كافة المجالات، وإلا فإن العمال سينقلون من صناعة ذات إنتاج حدى أقل إلى صناعة ذات إنتاج حدى أعلى، فيقل عدد العمال في الصناعة الأولى ويزيدون في الصناعة التالية، حتى تتساوى الإنتاجية الحديدية في كافة المجالات.

وبذلك فإن أجر العامل يتوقف على ظروف الطلب والعرض. أما الطلب فيتأثر برغبة المنشآت في زيادة الإنتاجية بمؤشر الإنتاجية الحديدية للعمال، والإنتاجية الحديدية تتحدد بمرونة الطلب على السلعة وعلى الظروف الفنية التي تتضافر في الإنتاج، حيث من المعلوم أن الطلب على العمال مشتق من الطلب على السلع. أما جانب العرض فيمتوقف على اعتبارات اقتصادية وفنية وطبيعية فيؤثر فيه الرواج والكساد ويؤثر فيه سهولة وصعوبة انتقال العمالة من قطاع لآخر، ويؤثر فيه طبيعة التكوين الفنى لرأس المال فضلا عن مستويات المهارة المطلوبة، كما يؤثر فيه عدد السكان ورغباتهم في فترات العمل التي تناسبهم حيث يقارنون بين الأجر والفراغ وبين الاستمتاع بالمال والاستمتاع بالراحة.

وافترض المنافسة الحرة غيرواقعية خصوصا في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة. وأصبح الأجر في الحقيقة يعتمد على قوى الاحتكار من جهة، ومساومة نقابات العمال من جهة أخرى. ثم إن تحديد الحكومات للحد الأدنى للأجور أفسد هذه العلاقات التنافسية.

وفضلا عن ذلك فإن هناك عوامل أخرى حقيقية تمنع تساوى الإنتاجية الحديدية للعمال في كافة المجالات. وذلك كجهل العمال بفرص العمل المختلفة لنقص المعلومات، أو لصعوبة الانتقال من مهنة إلى أخرى، لاحتياج كل إلى مخالفة العادة، أو الحصول على مهارة تتطلب وقتا.

## تضخم الأجور النقدية:

هذه هي نظرية الأجور في ظل الرأسمالية التقليدية، ولكن لانستطيع عبور هذا العرض التاريخي دون الإشارة إلى كينز.

لقد اهتم بالاجر النقدي ولم يعنه الاجر الحقيقي الذى دار حوله الكلاسيك .  
والفرق بين الاجر النقدي والاجر الحقيقي لم يظهر بالوضوح الكافى إلا بعد الثلاثينات  
والعدول نهائيا عن نظام الذهب .

وكان للتسيب فى الإصدار النقدي اثره فى ارتفاع مستوى الاسعار مما جعل الاجر  
النقدي ممثلا فى وحدات نقدية غير الاجر الحقيقي ممثلا فى سلع وخدمات، يرتفع سعرها  
باستمرار وينخفض الاجر الحقيقي .

وقد كان كينز مبررا لهذه الاوضاع الجديدة، فكان ضد تخفيض الاجر النقدي للعمال  
حسب ظروف العرض والطلب، حيث -من وجهة نظره- لن تقبل نقابات العمال  
تخفيضه، وأشار إلى أهمية تخفيض الاجور الحقيقية عن طريق التضخم حتى لاتشعر به  
النقابات، وهذه كانت سرقة مقننة لحق العامل بارتفاع الاسعار .

## الأجور فى الإسلام

الإجارة لغة الجزاء على العمل، والاجر الثواب(١٨) .

وشرعا: عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبدال والإباحة بعوض معلوم(١٩) .  
يقول تعالى :

﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ (٧٧) ﴿ [الكهف:

[٧٧ .

وقال ﷺ :

« ما بعث الله نبيا إلا راعى غنم » قال له أصحابه : « وأنت يا رسول الله » قال : « وأنا  
كنت أراعى لأهل مكة بالقراريط »(٢٠) .

فالإجارة عقد على منفعة، لأنها لو كانت على عين لصارت بيعا .

وهى بعوض لأنها لو كانت بدون عوض لكانت عارية، وهى تمليك مؤقت للمنفعة بغير  
عوض .

والعين تقدم من المؤجر، لأن المستاجر لو قدم العين مع العمل لصارت استصناعاً .

وهى معلومة لأنها لو كانت مجهولة لكانت جمالة .

وكونها مقصودة للانتفاع تنزيها للعقد عن العيب .  
وكونها قابلة للبذل والإباحة، فلا يدخل فيها الحرام والسلع المباحة .  
وكون العوض معلوما تمييزا لها عن المشاركة كالمضاربة والمزارعة .

## العطاء

يفرق الفقهاء بين الاجر والعطاء .

فالعطاء لغة: اسم لما يعطى ، والجمع عطايا واعطية (٢١) .

يقول تعالى :

﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ ﴾ [الليل: ٥ :

. [٧

ويقول رسول الله ﷺ :

« من ولاه الله علي أمر الناس شيئا فاحتجب عن خلتهم وحاجتهم وفاقتهم احتجب الله - تبارك وتعالى - يوم القيامة عن حاجته وخلته وفاقتهم » (٢٢) .

واصطلاحا : بالفتح وتخفيف الطاء يقارب الرزق، إلا أن الفقهاء فرقوا بينهما ، فقيل : الرزق ما يخرج من بيت المال للجندي مثلا كل شهر، والعطاء ما يخرج له في كل سنة مرة أو مرتين .

وعن الحلواني : العطاء ما يخرج كل سنة أو شهر والرزق يوم بيوم وفي شرح القدوري : العطاء ما يفرض للمقاتلين والرزق ما يجعل لفقراء المسلمين إذا لم يكونوا مقاتلة ..

وفي جامع الرموز .. في فصل العاقلة : العطاء ما فرض لإنسان في بيت المال في كل سنة لحاجته .... (٢٣) .

وفي المبسوط : الرزق اسم لما يخرج للجنود من بيت المال عند رأس كل شهر، والعطاء اسم لما يخرج له في السنة مرة أو مرتين (٢٤) .

والخراج والجزية مصروف إلى نواب المسلمين، ومنها إعطاء المقاتلة كفايتهم وكفاية عيالهم ، ومنه أرزاق القضاة والمفتين والمحاسبين والمسلمين، وكل من فرغ نفسه لعمل من أعمال المسلمين على وجه الحسبة، فكفايته في هذا النوع من المال (٢٥) .

ووجب للإمام نفقته فى بيت المال قدر ما يغنيه، يفرض له ذلك.. فإن كان الإمام غنيا فالأولى ألا يأخذ وإن كان محتاجا أخذ كفايته وكفاية عياله (٢٦).

عن عائشة قالت : لما استخلف أبو بكر قال : لقد علم قومى أن حرفتى لم تكن تعجز عن مؤنة أهلى، وقد شغلت بأمر المسلمين، فليأكل آل أبى بكر من هذا المال (٢٧).

قال عمر :

«إنما أستحل من مال الله تعالى حلتين، حلة بالشتاء وحلة بالصيف، وظهري الذى أحج عليه وأعتمر، وقوت أهلى، وقوتى قوت أهل رجل من قريش، لاوكس ولاشطط.»

يقول السرخسى : ففى هذا دليل على أن الإمام إنما يأخذ مقدار الكفاية من مال المسلمين، ثم هو لأنه بمنزلة الوصى فى مال اليتيم. وقال تعالى : ﴿ قَالُوا نَفَقْدُ صَوَاعَ الْمَلِكِ وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾ (٧٢) [يوسف : ٧٢].

عن عاصم بن عمر قال : أرسل إلى عمر فجننته ظهرا، فقال : أى بنى، إني - والله - ما كنت أحرّم من هذا المال شيئا استحلّه منك، وليتّه، كان مال الله فعاد أمانتى، فلم يزد على إلا حراما، وإني أنفقت عليك من بيت المال شهراً، ولست بزائدك، ولكننى معينك بشمر أراضى... فخذّه ثم بعه ثم قم إلى جنب رجل، فإذا اشترى شيئا فاستشركه ثم بع وأنفق على عيالك (٢٨).

## الاستصناع

كما يفرق الفقهاء بين الأجر والاستصناع.

فالاستصناع لغة : عمل (٢٩).

وإصطلاحا : عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصناع.

وقد جرى عليه تعامل الناس قديما وحديثا فى كل زمان ومكان، حتى أصبح مما لا يمكن الاستغناء عنه. وهو يبيع له شبه الإجارة من حيث إن فيه طلب العمل من الصناع (٣٠).

وقد زاد التطور الحضارى الحديث من أهمية هذا العقد لتعدد حاجات الناس الصناعية والاستهلاكية كصنع الآلات والمعدات والسفن والطائرات، وبيع الاستهلاك بأنواعها والمنشآت والمباني.

وهى غالبا ما تكون بمواصفات لانتوفر بصفة نمطية فى السوق كسلعة تامة الصنع، أو

تكون تكلفة تصنيعها أقل من سعرها فى السوق .

وقد رأى جمهور الفقهاء أن عقد الاستصناع تحكمه قواعد عقد السلم، وبهذا لا بد من تحديد الاجل ودفع الثمن عند التعاقد، وضبط الصفة منعا للنزاع .

ويصح كمواعدة غير ملزمة إذا اجل دفع الثمن، حيث يكون المستصنع أيضا فى الذمة، فتأجيل طرفى المعاوضة لا يصح إلا إذا كان مواعدة غير ملزمة عند الجمهور (٣١) .

وأجازته بعض الحنفية استحسانا، حيث إنه لا يشبه السلم إذا لم يكن له أجل أو تأجيل دفع الثمن .

يقول الكاسانى الحنفى: «أما صورة الاستصناع فهى أن يقول إنسان لصانع من خفاف أو صفار أو غيرهما: اعمل لى خفا أو آنية من أديم أو نحاس من عندك بثمان كذا، ويبين نوع ما يعمل وقدره وصفته، فيقول الصانع: نعم، وأما معناه فقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: هو مواعدة وليس بيعا، وقال بعضهم: هو بيع لكن للمشتري فيه خيار وهو الصحيح... وأما جوازها فالقياس أنه لا يجوز لأنه بيع مالىس عند الإنسان ورخص فى السلم، ويجوز استحسانا (٣٢) .

## الجمالة

كما يفرق الفقهاء بين الأجر والجمالة .

فالجملة لغة: الأجر . والجمالة اسم لما يجعل للإنسان على فعل شىء (٣٣) .

وشرعا: التزام عوض معلوم على عمل معلوم،، أو مجهول يعسر ضبطه (٣٤) .

يقول تعالى:

﴿وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [يوسف: ٧٢] .

ويقول رسول الله ﷺ لمن سأله عن أخذ جعل على رقبة لديغ - ثلاثين رأسا من

الغنم-:

«خذوها واضربوا لى معكم بسهم» (٣٥) .

والحنفية لا يجيزونها فى غير العبد الأبق لتعلق التملك على التردد بين الوجود والعدم

أى الخطر (٣٦) .

والجمالة تختلف عن الإجارة فى بعض الأحكام:

- ١ - صحة الجمالة على عمل مجهول يعسر ضبطه وتعيينه كرد مال ضائع.
- ٢ - صحة الجمالة مع عامل غير معين.
- ٣ - كون العامل لا يستحق الجعل إلا بعد تمام العمل.
- ٤ - لا يشترط فى الجمالة تلفظ العامل بالقبول.
- ٥ - جهالة العوض فى الجمالة فى بعض الاحوال.
- ٦ - يشترط فى الجمالة عدم التاقيت لمدة العمل.
- ٧ - الجمالة عقد غير لازم.
- ٨ - سقوط كل العوض بفسخ العامل العمل المجاعل عليه (٣٧).

ويميز الفقهاء بين الاجير الخاص والاجير المشترك:

### الأجير الخاص

الاجير الخاص أو أجير الواحد هو الذى يعمل لشخص واحد مدة معلومة، لا يعمل عند غيره فيها، تميزا له عن الاجير المشترك الذى يعمل لعامة الناس كالكهربائى والسباك.. فهو يعمل لكافة الناس وليس لاحد أن يمنعه من العمل عند غيره.

« وقوله عز وجل: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ ﴾ [الجمعة: ١٠]، والإجارة ابتغاء لفضل. وقوله عز وجل ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٩٨]، وقد قيل نزلت الآية فى حج المكارى، فإنه روى أن رجلا جاء إلى ابن عمر رضى الله عنهما فقال: إنا قوم نكرى ونزعم أن ليس لنا حج، فقال أستم تحرمون وتقفون وترمون؟ فقال: بلى، فقال رضى الله عنه: أنتم حجاج. ثم قال: سأل رجل رسول الله عما سألتنى فلم يجبه حتى أنزل الله عز وجل: ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (٣٨).

ولو استأجر ل عمل وقدره بمدة، فزمن الطهارة والصلاة ولو السن الرواتب مستثنى.. ولا ينقص من الأجرة شىء، وكذلك السبت لليهود والاحد للنصارى.. (٣٩) ولا تدخل أيام الجمع للمسلمين (٤٠).

« ويجوز أن يكون رب العمل جماعة فى حكم شخص واحد «مؤسسة مثلاً»، فلو استأجر أهل قرية معلما أو إماما أو مؤذنا، وكان خاصا بهم كان اجيرا خاصا. وكذا لو

استأجر أهل قرية راعيا ليرعى اغنامهم - على أن يكون مخصوصا لهم بعقد واحد - كان أجيرا خاصا.

ولابد في إجارة الأجير الخاص من تعيين المدة، لأنها إجارة عين لمدة فلا بد من تعيينها لأنها هي المعينة للمعقود عليه. والمنفعة لا تعتبر معلومة إلا بذلك، وينبغي أن تكون المدة مما يغلب على الظن بقاء الأجير فيها قادرا على العمل حتى قال المالكية: يجوز إجارة العامل لخمس عشرة سنة.

« ولم يشترط الفقهاء تعيين نوع الخدمة، وعند عدم التعيين يحمل على ما يليق بالمؤجر والمستأجر... وليس للأجير الخاص أن يعمل لغير مستأجره إلا بإذنه، وإلا نقص من أجره بقدر ما عمل. ولو عمل لغيره مجانا أسقط رب العمل من أجره بقدر ما عمل.

« ولقد عالج الفقهاء قديما مسألة إجارة العاملين في الدولة، واعتبروا بعض الوظائف، مما تصح الإجارة عليه مما لا يتصل بالقرابات، ولا تشترط له النية كتفويض الحدود والكتابة في الدواوين، وجباية الأموال ونحو ذلك، وهؤلاء يطبق عليهم أحكام الأجير الخاص في أكثر الأقوال وفي أكثر الأحوال، وقالوا إن لولى الأمر أن ينهى الإجارة متى رأى المصلحة في ذلك، وليس لاحد هؤلاء أن يستقبل باختياره.

وهناك وظائف أخرى، كوظائف الولاية والقضاة، وكل من يقوم بعمل يحتاج إلى نية، فمرتباتهم من قبيل الأرزاق لا من قبيل الأجرة، لدفع الحاجة وهم غير مقيدين بوقت» (٤١).

والأجير الخاص أمين فلا يضمن ما هلك في يده إلا بتعد أو تقصير (٤٢).

ويجوز الإسلام العمل للمرأة حالة حاجتها لإعالة نفسها أو ولدها أو حتى زوجها. كما يوجب عليها العمل في الأعمال التي هي من فروض الكفاية.

### الأجير المشترك:

هو الذي يعمل للمؤجر ولغيره كالطبيب الذي يعالج كل من يقصده من المرضى. واتفق الفقهاء على أن الأجير المشترك إذا تلف عنده المتاع بتعد أو تفريط جسيم يضمن.

أما إذا تلف بغير هذين ففيه تفصيل في المذاهب:

١ - إن الصانع لا يضمن إلا إذا أثبت صاحب السلعة تقصير الصانع أو تعديه، ومعنى هذا

أن يد الصانع يد أمانة، والأمين لا يضمن إلا بالتعدى، ولا يظهر التعدى إلا إذا قامت البينة عليه. فإذا لم يقم رب السلعة البينة على خطأ الصانع أو تقصيره، كان الصانع غير ضامن ما ادعى ضياعه أو هلاكه، وقد قال بذلك الشافعى وأبو حنيفة رضى الله عنهما.

٢ - أن الصانع أو الأجير المشترك ضامن لما تسلمه من السلع، وأن هناك قرينة قاطعة لاتقبل إثبات العكس، على أن كل ما ضاع أو هلك فهو تقصيره، فلا يسمح له والحال كذلك بإثبات أن التلف أو الهلاك أو الضياع لم يكن بسبب من جانبه، وإنما كان بسبب لايد له فيه كاحتراق بيته وغير ذلك وقد قال بذلك . شريح وابن أبى ليلى .

٣ - أن الصانع لو ادعى الهلاك أو السرقة أو غير ذلك، فإنه يضمن حتى يقيم الدليل على أن هذا الهلاك لم يكن بسبب من ناحيته. ومعنى هذا أن هناك قرينة فى صالح رب السلعة أن كل هلاك إنما هو بتقصير من الصانع، إلا أن هذه القرينة يمكن إثبات عكسها، وذلك إذا أثبت الصانع السبب الأجنبى أو الحادث الذى لا يد له فيه، والذى أدى إلى الهلاك أو الضياع. وقد قال بذلك أبو يوسف ومحمد صاحبى أبى حنيفة رضى الله عنه وهو مذهب المالكية(٤٣).

## تهديد الأجور:

الحقيقة أن سياسات الحد الأدنى من الأجور والتدخل فى الأسعار بالتحديد، ومن ضمنها سعر العمل الممثل فى الأجر، يفسد العلاقة بين الأسعار، ويؤدى إلى اضطراب الإنتاج.

وابتداء يوفر الإسلام للعامل الضمانات الآتية:

- ١ - ضمان القسط فى العلاقة بين العامل وصاحب العمل ومنع بخس العمال أشياءهم.
- ٢ - تحريم الاحتكار، فيحتمى العامل من طغيان صاحب العمل بتحقيق مبدأ المنافسة التى تحقق له أجره العادل.
- ٣ - ضمان فرصة التعلم والتدريب كحق من حقوق الإنسان المسلم وكجزء من مفردات حد الحاجة الذى توفره الأمة لكل مسلم.
- ٤ - توفير فرصة العمل وأداة الحرفة أيضا كمفردة من مفردات حد الحاجة وهى حق للعامل على الأمة، وتؤخذ من الزكاة لتغنى العامل العمر كله باحترافه عمل عنده أدواته.

٥ - توفير حق الرعاية الاجتماعية للعاجزين عن العمل، أو الذي لا تتوفر له فرصته، أو الذي لا يكفيه دخله من العمل كحق معلوم.

إن الإسلام ابتداءً يحقق لكل فرد من المجتمع حد الكفاية لا حد الكفاف. ومن ضمن هؤلاء، كل عامل لا يجد فرصة عمل، وتحدث الفقهاء كثيرا في ذلك واعتبروا من مصارف الزكاة أن يمد العامل بإداة الحرفة.

قال الإمام النووي في المجموع: «قال أصحابنا: فأجاز رسول الله ﷺ المسألة حتى يصيب مايسد حاجته فدل على ماذكرناه... فإن كان عادته الاحتراف أعطى مايشترى به حرفته أو آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أم كثرت. ويكون قدره بحيث يحصل له من ربح مايفي بكفايته غالبا تقريبا، ويختلف ذلك باختلاف الحرف والبلاد والازمات والأشخاص.

وقرب جماعة من أصحابنا ذلك قالوا: من يبيع البقل يعط خمسة دراهم أو عشرة. ومن حرفته الجوهر يعطى عشرة آلاف درهم مثلا. إذا لم يأت له الكفاية بأقل منها، وكان تاجرا، أو خبازا أو صرافا أعطى بنسبة ذلك.. ومن كان خياطاً أو نجارا أو قصارا أو قصابا، أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى مايشترى به من الآلات التي تصلح لمثله» (٤٤).

وما ورد من نصوص الفقهاء باشتراط مستوى معين للاجير أو العامل إنما انصب على من يعمل لدى الدولة، وما تعطيه لهم هو حد أدنى من الكفاية الذي يستحق لكل إنسان في الأمة. وتعطيه أيضا للاجير لدى القطاع الخاص إذا لم يكفه أجره دون الزام لصاحب العمل بذلك.

ذكر القرافي هذا الفرق بقوله: «كلاهما بذل مالا بإزاء المنافع من الغير. غير أن باب الأرزاق أدخل في باب الإحسان وأبعد من باب المعاوضة. وباب الإجارة أبعد من باب المسامحة وأدخل في باب المكايسة» (٤٥).

### تهريف المكتسب:

ولا يجوز دفع الزكاة لغنى، ولا قادر على الاكتساب، ويصف الفقهاء المكتسب بقولهم للشخص ثلاثة أحوال:

«أحدهما: أن يكون له صنعة مشغغل بها يقوم بها عيشه، فهذا إن كانت تكفيه وعياله، لم يعط، وإن لم تكفه أعطى تمام كفايته.

الثانية: أن يكون لا صنعة له، أو تكون كسدت، ولم يجد مايحترف به فهذا يعطى.

الثالثة: أن يجد ما يحترف به لو تكلف ذلك، بأن كان له صنعة مهملا لها وغير مشتغل بها اختيارا، وهذا محل الخلاف هنا (٤٦).

فالذى يقدر على العمل ولا يجد أمامه سبيلا فإنه لا يترك ليموت جوعا؛ وإنما يكفل فى المجتمع، وهذا واضح فى قوله تعالى فىمن يأخذ الصدقة: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]. وفى هذا تحديد دقيق للصنف الذى لا يجد عملا يخرج الافراد الاقوياء المكتسبين ويمنعهم من الركون إلى الكسل.

والمراد بالاكْتِسَاب .. اكتساب قدر الكفاية، وإلا كان من أهل الاستحقاق للزكاة، والعجز عن أصل الكسب ليس بشرط.

وأىضا يكون الكسب كسبا يليق بحاله ومروءته، وأما مالا يليق به فهو كالمعدوم .. وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلت له الزكاة لأنه عاجز.

والخلاصة: أن القادر المكتسب الذى لا تحل الزكاة له هو:

١ - القادر على العمل .

٢ - الذى يجعل عملا .

٣ - العمل يكون حلالا .

٤ - أن يقدر على طاقته .

٥ - أن يناسب مروءته .

٦ - أن يكفيه دخله .

يقول النووى فى تعريف الفقير الذى يستحق الزكاة: «قال الشافعى والاصحاب: هو الذى لا يقدر على ما يقع موقعا من كفايته لا بمال ولا بكسب . وشرحه الاصحاب فقالوا: هو من لا مال له ولا كسب أصلا، أوله مالا يقع موقعا من كفايته . فإن لم يملك شيئا يسيرا بالنسبة إلى حاجته بأن كان يحتاج كل يوم إلى عشرة دراهم وهو يملك درهمين أو ثلاثة كل يوم فهو فقير، لان هذا القدر لا يقع موقعا من الكفاية، قال البغوى وآخرون ولو كان له دار يسكنها، أو ثوب يلبسه متجملا به فهو فقير، ولا يمنع ذلك فقره لضرورته إليه . قال الرافعى: ولم يتعرضوا لعبده الذى يحتاج إليه للخدمة والمسكن، وأنهما لا يمنعان

أخذه الزكاة، لأنهما مما يحتاج إليه كشيابه - قال الرافعي: ولو كان عليه دين فيمكن أن يقال: القدر الذي يؤدي به الدين لا حكم لوجوده، ولا يمنع الاستحقاق من سهم الفقراء. كما لا اعتبار به في وجوب نفقة القريب.. وأما الكسب فقال أصحابنا: يشترط في استحقاق سهم الفقراء أن لا يكون له كسب يقع موقعا من كفايته كما ذكرنا في المال، ولا يشترط العجز عن أصل الكسب. قالوا: والمعتبر كسب يليق بحاله ومروءته، وأما لا يليق به فهو كالمعدوم. قالوا: ولو قدر على كسب يليق بحاله إلا أنه مشتغل بتحصيل بعض العلوم الشرعية، بحيث لو أقبل على الكسب لانتقطع عن التحصيل، حلت له الزكاة، لأن تحصيل العلم فرض كفاية» (٤٧).

«وإذا كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين فيعطى من الزكاة تمام كفايته ولا يكلف بيعه» (٤٨).

ولذا يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتسليم أصحاب الاستحقاق للزكاة. أو تكون تابعة للجهة الشرعية المسؤولة عن جمع الزكاة وتوزيعها على أن تكون بعد تلبية الحاجة الماسة الفورية للمستحقين وتوافر الضمانات الكافية للبعد عن الخسائر» (٤٩).

وبعد هذه الضمانات يتحدد الأجر في ظل قواعد المنافسة، كشأن جميع عناصر الإنتاج، ضمانا لترشيد الإنتاج وحسن تخصيص الموارد.

وهنا نرى بوضوح عدل الإسلام وإنصافه في سياسة الأجور، ونرى في السفح استبداد الاشتراكية باسم تحرير العمال، واستغلال الرأسمالية بدعوى الحرية.

## الأجر الحرام

قال ﷺ :

« كسب الحجام خبيث، وثمن الكلب خبيث، ومهر البغي خبيث» (٥٠).

يقول الكاساني: لا يصلح استئجار على منفعة غير مقدورة الاستيفاء شرعا، كاستئجار الإنسان للعب واللهو، وكاستئجار المغنية للغناء. والنائحة للنوح وكذا لو استأجر رجلا ليقتل له رجلا أو ليسجنه أو ليضربه ظلما، وكذا كل إجارة وقعت لمظلمة لأنه استئجار لفعل المعصية، فلا يكون العقود عليه مقدور الاستيفاء شرعا.

وقال أبو حنيفة: أكره أن يستاجر الرجل امرأة حرة يستخدمها ويخلو بها وكذلك الأمة - وهو قول أبو يوسف ومحمد- أما الخلوة فلأن الخلوة بالمرأة الأجنبية معصية، وأما الاستخدام فلأنه لا يؤمن معه الاطلاع عليها والوقوف في المعصية.

ومن استاجر حملا يحمل له الخمر- عند أبي يوسف ومحمد- لا أجر له.. إن هذه إجارة على المعصية، لأن حمل الخمر معصية لكونه إعانة على المعصية، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]. ولهذا لعن الله تعالى عشرين منهم حاملها والمحمولة إليه.

ولا تجوز إجارة الإماء للزنا لأنها إجارة على المعصية، وقيل: فيه نزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتِغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [النور: ٣٣].

ولا على الجهاد، لأنه فرض عين عند عموم النفي في غير تلك الحال، وإذا شهد الوقعة فتعين عليه، فيدفع عن نفسه.

ولا على الآذان والإقامة والإمامة لأنها واجبة، وقد روى عثمان بن أبي العاص الثقفي أنه قال: آخر ما عهد إلى رسول الله ﷺ أن أصلي بالقوم صلاة أضعفهم وأن أتخذ مؤذنا لا يأخذ على الآذان أجرا، ولأن الاستئجار على الآذان والإقامة والإمامة وتعليم القرآن والعلم سبب لتنفيذ الناس عن الصلاة بالجماعة وعن تعليم القرآن والعلم، لأن ثقل الأجر يمنعهم عن ذلك، وإلى هذا أشار الرب جل شأنه ﴿وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ﴾ [الشعراء: ١٢٧] (٥١).

والصحيح في كسب الحجامة أنه طيب، فقد ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم «احتجم وأعطى الحجامة أجره ولو كان سحتا لم يعطه» (٥٢).

وحملوا النهي على التنزيه لأن في كسب الحجامة دناءة والله يحب معالي الأمور.. ولأن الحجامة من الأشياء التي تجب للمسلم على المسلم للإعانة له عند الاحتياج إليها.. وجمع ابن العربي بين الأحاديث بأن محل الجواز إذا كانت الأجرة على عمل معلوم، ومحل الزجر على ما إذا كانت على عمل مجهول (٥٣).

ومن ضمن أبواب العمل الحرام العمل في مؤسسات الإقراض الربوي، لأن رسول الله ﷺ: «لعن الآكل والمؤكل والشاهد والكاتب وقال: هم سواء» (٥٤).

## ٢ - الإيجار

الإيجار يمثل المدفوعات التي يتلقاها أصحاب العين «الاصل» نظير استعمالها من الغير. ويشترط لصحة الإجارة أن تكون المنفعة معلومة علما ينفي الجهالة المفضية للنزاع. وهذا الشرط يجب تحققه في الأجرة أيضا، لأن الجهالة في كل منهما تفضي إلى النزاع<sup>(٥٥)</sup>.

ويخص المالكية غالبا لفظ الإجارة بالعقد على منافع الآدمي، وما يقبل الانتقال غير السفن والحيوان، ويطلقون على العقد على منافع الأراضي والدور والسفن والحيوانات لفظ كراء. وقالوا إن لفظ الإجارة والكرء شيء واحد في المعنى<sup>(٥٦)</sup>.

والسرخسى يقسمه إلى عقد على منفعة وعقد على عمل<sup>(٥٧)</sup>.

وسنأخذ بهذا التقسيم: فإذا كان العقد على عمل كان اجرا نظير عمل معلوم كبناء وخياطة وحمل وصباغة وإصلاح شيء...

وإذا كان العقد على منفعة عين كدار أو حانوت أو دابة أو آلة... سميناه - كما يجري العرف الآن - إجارة، مع مراعاة أن لفظ الأجرة والإجارة لغة واحدة.

ولكننا نميز في إجارة المنافع بين إجارة الأرض وغيرها من الأعيان لما للأرض من أهمية في الوزن الاقتصادي.

وبهذا يكون التقسيم: أجرة العمل، ثم إيجار المنافع، ومنه التاجير، ثم إجارة الأرض.

### التأجير

نقصد هنا بالتأجير إجارة منافع الأعيان غير الأرض الزراعية، كالدور والآلات ووسائل النقل.

وهو يندرج لذلك تحت نصوص الكتاب والسنة والتعريف اللغوي والاصطلاحى للإجارة.

ويجب فقها تمكين المستأجر من الانتفاع، ويلزم المستأجر الأجر من وقت التمكين.. كما يلزم المؤجر عمارة وإصلاح العين، فإن أبى حق للمستأجر فسخ العقد، إلا إذا كان استأجرها على حالها، وهذا عند جمهور الفقهاء<sup>(٥٨)</sup>.

ولايجوز اشتراط صيانة العين على المستأجر، لأنه يؤدي إلى جهالة الأجرة، فتفسد الإجارة بهذا الاشتراط باتفاق المذاهب، وإن سكن المستأجر، لزمه أجر المثل، وله ما أنفق على العمارة وأجر مثله فى القيام عليها، إن كان فعل ذلك بإذنه، وإلا كان متبرعا<sup>(٥٩)</sup>.

والعين المستأجرة تكون أمانة فى يد المستأجر، فلا يضمن إلا بالتعدى أو المخالفة، وتوابع العين أمانة أيضا، وإن تلف شىء مما يحتاج إليه للتمكن من الانتفاع لا يضمنه، وإذا استعملها فى غير ما اتفق عليه فحدث ضرر ضمن<sup>(٦٠)</sup>. ولقد ظهر هذا الأسلوب بشكله الحديث فى الخمسينيات فى كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم تطويره ليصبح أداة تسويقية هامة بالنسبة لمنتجات المعدات الرأسمالية، وأيضا كوسيلة مالية هامة للمستثمرين، وفى الستينيات انتشر هذا الأسلوب فى الولايات المتحدة، وارتفعت قيمته من ٩٠ بليون دولار سنة ١٩٥٠ إلى ١٠٠ بليون سنة ١٩٨٧<sup>(٦١)</sup>.

وللتأجير المعاصر صورتان :

١- التأجير التمويلى أو الرأسمالى : وفيه يقدم البنك خدمة تمويلية، عن طريق شراء معدة تؤجر للعميل خلال مدة تساوى العمر الأقتصادى للأصل تقريبا، ويضمن البنك ماله بملكية العين، وربحه هو عبارة عن التدفقات الإيجارية، وعقد الإجارة غير قابل للإلغاء.

ومن صورته احتفاظ المؤجر بالقيمة المتبقية من الأصل وبيعه إلى طرف ثالث عند نهاية الفترة المحددة، أيضا من صورته احتفاظ المستأجر بالقيمة المتبقية من الأصل أو شراؤها بسعر اسمى، أو نسبة من قيمة الأصل الأصلية، أو عن طريق المساومة.

٢- التأجير التشغيلى أو الخدمى : وفيه يعتمد البنك على السوق فى الحصول على الإيجار، أو بيع نفس الأصل، ولا يكون هناك ارتباط بين العمر الزمنى والإيجار، على مدى عمر الأصل، وعادة ما يمد المؤجر المستأجرين بخدمات الصيانة وغيرها.

وأجهزة الكمبيوتر والتليفزيون والأثاث والأوناش والحفارات هى أكثر أنواع الأصول انتشارا فى التأجير التشغيلى، وتكون أكثر نفعاً حين يحتاجها المستأجر لفترة محدودة ولا يتحمل تكلفتة شرائها.

ومن الناحية الشرعية يتضمن عقد التأجير التمويلى تأجير مدة دفع الثمن، وبيع فى نهاية المدة بعد استيفاء الثمن، وإذا كان الجزء الخاص بالبيع مجرد وعد غير ملزم

للمتعاقدين، فيكون لهما الخيار، فلا بأس من الناحية الشرعية، ولكن إذا كان الوعد ملزماً، فإن الشرط يخالف المقصود الأساسى للعقد، حيث البيع نقل للملكية بضمن على وجه مخصوص (٦٢) .

وبالنسبة لأعمال الصيانة فيمكن تصنيفها على النحو التالي :

١- الصيانة اللازمة للتشغيل السليم للمعدة أو الآلة حيث هي أعمال تلزم لاستيفاء منفعة العين المؤجرة، باعتبارها لازمة لكمال الانتفاع، لا لاصله .. أوجبها الفقهاء على المستاجر.

٢- الصيانة الوقائية التى تجرى دورياً لضبط أجزاء الآلة، وهذه تلزم المستاجر بمقتضى العقد عند الإطلاق، لأنها تدخل تحت ما يستوفى به المنافع، وليس مما يتمكن به من الانتفاع، أو أنها تلزم لكمال الانتفاع.

٣- صيانة تتضمن إصلاح أو استبدال أجزاء المعدة أو الآلة الجوهرية التى تنسم نسبياً بطول العمر فى الآلة .. وهذه تلزم المؤجر باعتبارها مما يتمكن به من الانتفاع وليس مما تستوفى به المنافع أو مما يلزم لاصل الانتفاع لا لكماله (٦٣) .

### الربيع ~~فد الفكر الوضعي~~ :

الربيع لغة فضل كل شىء، كريع العجين والدقيق، ويقال : ليس له ربيع : مرجوع وغلة . وهذا يختلف عن المقصود بمصطلح الربيع فى الاقتصاد الوضعى، فهو غير مقصود به المعنى السابق، وإنما مقصود به المبالغ التى تدفع لخدمات عوامل الإنتاج التى يكون عرضها عديم المرونة خصوصاً الأرض .

فهو الجزء الذى يؤديه المستاجر إلى المالك من غلة الأرض مقابل استغلال قواها الطبيعية التى لاتقبل الهلاك، - كما يدعون - وريع الخصب الناتج من ميزة أرض على أخرى من جهة الخصب، وريع الموقع الناشئ من صقع الأرض (٦٤) .

ويعتبر ريكاردو الكاتب الاقتصادى البريطانى أول باحث اقتصادى حلل موضوع الربيع من أوائل القرن ١٩، وهذه الظاهرة بدت عند زيادة عدد السكان وزيادة الطلب على المواد الغذائية وارتفاع أثمانها، مما أدى إلى زيادة ربيع الأرض ونسب إلى أصحابه الاستغلال واخذ ما لا يستحقون (٦٥) .

ولقد نظر ريكاردو إلى هذا الربيع على أنه فائض فوق النفقات لاعلاقة له بتحديد

الثمن، فهو نتيجة للثمن لأسباب له .

وقد تصوروا ذلك قناعة منهم بأن قوى الأرض لاتهلك، وأنها ثابتة، ولهذا فليس هناك جهد بذل، وإنما الدخل لاختلاف الخصوبة الطبيعية أو الموقع بعدا وقربا من السوق، مما يسبب ارتفاع التكاليف، وسمى ذلك الربيع التفاضلى .

وقد أطلق الاقتصادى البريطانى مارشال هذا المسمى على كل عوامل الإنتاج التى لاتزيد فى الاجل الطويل كالألات، فيكون لها ربيع فى الاجل القصير، حيث زيادة الطلب عليها، مع قصور العرض يؤدي إلى زيادة ريعها، ويسمى مارشال هذا الفائض شبه الربيع Quasi Rent أو الربيع الاقتصادى .

كما يمتد الربيع ليشمل امتياز «نادر» فى الإنسان إما مكتسبا أو بالفطرة، وهذا هو ربيع المقدرة الشخصية Ability Rent .

والحقيقة أن قضية الربيع إنما نشأت عن فكر الاقتصاديين الكلاسيك الإنجليز الذين كانوا يعتبرون أن العمل وحده أساس القيمة .

والربيع يظهر إما نتيجة لإضافة العمل إلى نعم الله التى سخرها لعباده مما يبيح له تملكها، أو نتيجة ورائته من قريبه الذى هو امتداد له يتبادل مع ميراثه واجب النفقة عليه . أو نعمة ساقها الله إلى الإنسان، وارتفاع قيمته يؤدي إلى زيادة إنتاجه لزيادة الطلب عليه، مما هو شرط ضرورى لتخصيص الموارد .

وسعره مربوط بعلاقات اقتصادية تتحدد بالعرض والطلب فى سوق حر، ليتنافس الناس على زيادة إنتاج مايزيد عائده، ويتركوا مايقبل عائده، والزيادة والنقص يتولدان عن تفضيلات المجتمع التى يسعى المنتجون فى توفيرها .

## إجارة الأرض فى الإسلام

عن رافع بن خديج الإنصارى قال : ﴿كنا أكثر الأنصار حقلنا فكنا نكرى الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه، فرميا أخرجت هذه ولم تخرج هذه فنهانا عن ذلك فأما الورق فلم يهنا﴾ (٦٦) .

يجيز فقهاء المذاهب إجارة الأرض للزراعة، وجمهور الفقهاء على وجوب تعيين الأرض وبيان قدرها... واشترط الجمهور أن يكون لها ماء مأمون دائم للزراعة... وأجازوا إيجارتها بالذهب والفضة. أما مما تنبت فيه خلاف، فالحنفية والحنابلة أجازوا إيجارتها ببعض الخارج

منها لأنها منفعة مقصودة معهودة فيها، ومنع المالكية والشافعية إجارتها ببعض ما خرج منها (٦٧).

وشذ ابن حزم فحرم إيجار الأرض، يقول: «ولا يجوز كراء الأرض بشيء أصلا لا بدنانير ولا دراهم ولا بعرض، ولا بطعام مسمى ولا بشيء أصلا، ولا يحل في زرع الأرض إلا أحد ثلاثة أوجه: إما أن يزرعها المرء بآلته وأعوانه وبذره وحيوانه، وإما أن يبيع لغيره زراعتها ولا يأخذ منه شيئا، فإن اشتركا في الآلة والحيوان والبذور والأعوان. دون أن يأخذ منه للأرض كراء فحسن، وإما أن يعطى أرضه لمن يزرعها ببذره وحيوانه وأعوانه وآلته بجزء منها، ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى إما نصف وإما ثلث أو ربع أو نحو ذلك أكثر أو أقل.

فإن لم يصب شيئا فلا شيء له ولا شيء عليه.

فهذه الوجوه جائزة فمن أبى فليمسك أرضه» (٦٨).

يقول ابن القيم: «والذين منعوا المزارعة، منهم من احتج بأن النبي ﷺ نهى عن المخابرة، ولكن الذى نهى عنه ﷺ هو الظلم، فإنهم كانوا يشترطون لرب الأرض زرع بقعة بعينها ويشترطون ما على الماذينات وأقبال الجداول، وشيئا من التبن يختص به صاحب الأرض، ويقسمون الباقي. وهذا الشرط باطل بالنص والإجماع، فإن المعاملة مبناهما على العدل من الجانبين، وهذه المعاملات من جنس المشاركات، لا من باب المعاوضات، والمشاركة العادلة: هي أن يكون لكل واحد من الشريكين، جزء شائع فإذا جعل لأحدهما شيء مقدر كان ظلما» (٦٩).

وإيجار الأرض يمثل دخلا عادلا لأصحابه، فالأرض بذل جهد في إصلاحها من مالكمها، سواء كان ذلك الجهد بيده أم بيد آبائه، ولو تركت الأرض دون تقليب وتسميد وصرف لما آتت أكلها.

ويلتزم المستأجر بما يلي:

١ - يجب على المستأجر أن يدفع الأجرة المشروطة في العقد حسب الاشتراط، فقد نصوا على لزوم الكراء بالتمكين من التصرف في العين التي اكتراها وإن لم تستعمل...

٢ - يجب على المستأجر أن ينتفع بالأرض في حدود المعروف والمشروط، لا بما هو أكثر ضررا، وهذا موضع اتفاق، وذهب عامة أهل العلم إلى أنه يجوز أن يزرع الأرض بالزرع المتفق عليه أو مساويه أو أقل منه ضررا (٧٠).

وعند حدوث جائحة للمستاجر، فإن الفقهاء يسقطون الإيجار أو جزء منه حسب الإصابة.. راجع مصطلح سد الجوائح.

## وضع الجوائح

قال رسول الله ﷺ :

« من باع ثمرا فأصابته جائحة فلا يأخذ من أخيه شيئا، علي ماذا يأخذ أحدكم مال أخيه؟ » (٧١).

إن الإجارة يجوز للمستاجر فسخها بالطوارئ العامة التي يتعذر فيها استيفاء المنفعة كالحرب والطفوف ونحو ذلك، بل الحنفية يسوغون فسخ الإجارة أيضا بالاعذار الخاصة بالمستاجر، مما يدل على أن جواز فسخها بالطوارئ العامة مقبول لديه أيضا بطريق الأولوية، فيمكن القول إنه محل اتفاق (٧٢).

وذكر ابن رشد تحت عنوان « أحكام الطوارئ » وعند مالك أن أرض المطر إذا كريت فمنع القحط من زراعتها، أو زرعها فلم ينبت الزرع لمكان القحط، أن الكراء يفسخ، وكذلك إذا استعذرت بالمطر حتى انقضى زمن الزراعة، فلم يتمكن المكترى من أن يزرعها (٧٣).

ويقول بن قدامة: « إذا حدث خوف عام يمنع من سكنى ذلك المكان الذى فيه العين المستأجرة، أو تحصر البلد فامتنع الخروج إلى الأرض المستأجرة للزرع أو نحو ذلك، فهذا يثبت للمستاجر خيار الفسخ لأنه أمر غالب يمنع المستاجر استيفاء المنفعة.. فاما إن كان الخوف خاصا بالمستاجر مثل أن يخاف وحده لقاء أعدائه.. لم يملك الفسخ لأنه عذر يختص به لا يمنع استيفاء المنفعة فاشبه مرضه.. ولو أستاجر دابة ليركبها أو يحمل عليها إلى مكان معين، فانقطعت الطريق لخوف حادث أو اكترى إلى مكة، فلم يحج الناس ذلك العام من تلك الطريق، فلكل واحد منهما فسخ الإجارة، وإن أحب إبقاءها إلى حين إمكان استيفاء المنفعة جاز » (٧٤).

ويقول ابن تيمية: « من استاجر ماتكون منفعة إجارته لعامة الناس، مثل الحمام والفندق، والقيسارية، فنقصت المنفعة المعروفة لعمل خبير منه أو قلة الزبون، لخوف أو حرب أو تحول ذى سلطان ونحوه، فإنه يحط عن المستاجر من الأجرة بقدر مانقص من المنفعة » (٧٥).

ويقول الكاسانى: «الفسخ فى الحقيقة امتناع من التزام الضرر... ثم إنكار الفسخ عند تحقق العذر خروج عن العقل والشرع، لانه يقتضى أن من اشتكى ضرره، فاستاجر رجلا لقلعها، فسكن الوجع يجبر على القلع، هذا قبيح عقلا وشرعا» (٧٦).

وبهذا المبدأ تصبح الإجارة أقرب للمشاركة منها إلى الأجرة المقطوعة.

### ٣- الربح

الربح لغة: النماء فى التجرة (التجارة).

واصطلاحا «زائد ثمن مبيع تجر على ثمنه الأول ذهب أو فضة» (٧٧).

يقول الله تعالى مبينا مصير المنافقين:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١٦﴾﴾ [البقرة:

١٦].

ويقول رسول الله ﷺ:

«الحلف منفقة للسلعة لمحقة للربح» (٧٨).

والربح اقتصاديا هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية. والإيرادات الكلية عبارة عن ثمن السلع المباعة، أما التكاليف فهى النفقات الظاهرة والضمنية.

يقول بولدنج معرفا للربح بأنه:

«الفرق بين قيمة النواتج الخارجية من المنشأة بما فى ذلك مايباع وما لا يباع، وبين قيمة الموارد الداخلية بما فى ذلك مايشترى وما لا يشتري منها خلال فترة معينة» (٧٩).

وجمهور العلماء على إطلاق الربح دون حد وذلك بعد كفاية البيئة الصحية المقامة على القسط والمحرم من الحرام، ولهذا ليس من قبيل تحديد الربح تثبيت الخيار فى تلقى الركبان والنجش أو بيع المسترسل. فالعلماء هنا يحددون العيب الذى يجوز معه رد المبيع، لا لانهم يلزمون بالبيع بثمن محدد قصد تحديد الربح (٨٠).

والذى يدل على عدم تحديد الربح شرعا عن عزوة الباراقى قال: دفع إلي رسول الله ﷺ دينارا لاشتري له شاة، فاشتريت له شاتين، فبعت إحداهما بدينار، وجمعت بالشاة والدينار إلي النبي ﷺ، فذكر له من أمره. فقال له: «بارك الله لك فى صفقة يمينك» (٨١).

ويفرق الاقتصاد الغربى بين الربح العادى والربح غير العادى، انطلاقا من فرضية

المنافسة الكاملة، التي تجعل الربح يميل في الأجل الطويل أن يتساوى مع التكاليف . والربح العادى هو أدنى ربح ممكن يبقى المستثمر فى استثماره، وما زاد عن ذلك فهو ربح غير عادى .

ولكن ماركس فقد صوابه حين اعتبر الملكية سرقة، وأن الربح حق العامل يسلبه منه الرأسمالى كفائض للقيمة .

أما كينز فقد اعتبر الربح عاديا كان أم غير عادى استغلالاً للظروف، مفروض الأ يوجد، ومحكوم عليه فى الأجل الطويل أن يختفى (٨٢) .

والترفة بين الربح العادى وغير العادى غير ذات موضوع، لأن الربح الكبير يترتب على الكشف والابتكار والتجديد . وآلية السوق وجهاز الأسعار كفيلا بتحواله إلى ربح معقول تحت ضغط المنافسة، حتى ولو كان سبب ارتفاع ثمن السلع قلة العرض . وهو بذلك يساعد على حسن تخصيص الموارد باستجابة المنتجين لطلبات المستهلكين، ويحافظ على رشادة الإنتاج القومى، بعيدا عن التسعير الذى يتلف حسابات التنمية ويخرج المنتجين الأ كفاء .

وفى الأقتصاد الغربى فرق سائ بين الربح والفائدة، وقال يعطى للمنظم الربح، والفائدة تعطى للمال، وقد كانوا يرون أن إسهام المنظم فى عملية الإنتاج هو بسبب تحمله للأخطار، حيث كان فى البدء يشبه المضارب فى الفقه الإسلامى .

ثم جاء فرانكلين نايت بعد ذلك ليحطم فكرة المنظم فى المعنى التقليدى، الذى يربط بين ملكية رأس المال وبين الرقابة عليه، معللا بأن المجتمع الأقتصادى الحديث يقوم فى أساسه على منشآت تتخذ فى شكلها القانونى طابع المساهمة الجماعية فى رأس المال، مما يقتضى بطبيعة الحال ضرورة الفصل بين ملكية رأس المال وبين الرقابة عليه، وما يستتبعه ذلك من التمييز بين مجموعتين من الأفراد فى مثل هذه المنشآت: مجموعة المساهمين، وهم فى رأى نايت والمشايخين له المثل الأعلى لفكرة التنظيم، ومجموعة المديرين الأجراء الذين يتولون مهام الإدارة وفق السياسة التى ينتهجها المساهمون . فالمساهمون هم الذين يتحملون الأخطار، ويستحقون بالأثالى الربح . وفريق يرى أن المنظم هو المدير الأجير، وإن حصل على أجر، ذلك لقيامه بعنصر التجديد والابتكار، وعلى رأس هذا الفريق شومبيتر وفالراس (٨٣) .

## شروط الربح :

يقول تعالى : ﴿ وَأَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ ﴾ [ص : ٢٤] .

ويقول رسول الله ﷺ : « الخراج بالضمان » (٨٤) . « ولا يحل سلف وبيع ولا شرطان فى بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع ماليس عندك » (٨٥) .

عن رافع بن خديج : كنا أكثر أهل المدينة حقلا، وكان أحدنا يكرى أرضه فيقول : هذه القطعة لى وهذه لك، فرمما أخرجت هذه ولم تخرج هذه، فنهاهم النبى ﷺ (٨٦) .

وواضح من الأحاديث ان المشاركة تقوم على قاعدتين هامتين :

١- أن يكون الربح مشاعا غير محدد، غنما بفرم، فيحرم العائد الثابت دون مراعاة لنتيجة الأعمال .

٢- أن يكون رأس المال معرضاً للمشاركة فى الخسارة، ولا يجوز ضمانه، فإذا ضمن أصبح لا يستحق ربحا ويعفى من الخسارة .

ويشرح الكاسانى حديث « الخراج بالضمان » والنهى عن ربح مالم يضمن . حيث لا يجوز ضمان رأس المال مع المشاركة فى العائد، فيقول : « والأصل أن الربح إنما يستحق عندنا إما بالمال وإما بالعمل، أما ثبوت الاستحقاق بالمال فظاهر، لأن الربح نماء رأس المال، فيكون للمالكه، ولهذا استحق ربح المال فى المضاربة، أما بالعمل فإن المضارب يستحق الربح بعمله، وأما بالضمان فإن المال إذا صار مضمونا على المضارب يستحق جميع الربح، ويكون ذلك بمقابلة الضمان : خراجا بضمان » (٨٧) .

أما دلالة حديث رافع بتحريم العائد الثابت فى تحريم ثبات العائد وعدم تغيره مع نتيجة الأعمال، يقول ابن القيم : « وهذا الشرط باطل بالنص والإجماع، فإن المعاملة مبناه على العدل من الجانبين . وهذه المعاملات من جنس المشاركات لا من باب المعاوضات . والمشاركة العادلة هى أن يكون لكل واحد من الشريكين جزء شائع، فإذا جعل لأحدهما شىء مقدر كان ظلما » (٨٨) .

ويقول ابن قدامة : « ولا يجوز أن يجعل لأحد من الشركاء فضل دارهم، وجملته أنه متى جعل نصيب أحد الشركاء دراهم معلومة، أو جعل من نصيبه دراهم، مثل أن يشترط لنفسه جزءا وعشرة دراهم، بطلت الشركة، قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من

أهل العلم على إبطال القراض إذا شرط أحدهما أو كلاهما لنفسه دراهم معلومة. وبمن حفظنا ذلك عنه مالك والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأصحاب الرأي» (٨٩).

يقول السرخسي: وجواز عقد الشركة بين اثنين بالمال دليل على جواز هذا العقد، لأنه من جانب كل واحد منهما هناك ما يحصل به الربح، فينعقد منهما شركة في الربح، وكل شرط يؤدي إلى قطع الشركة في الربح بينهما مع حصوله فهو مبطل للعقد، لأنه مفوت لموجب العقد. ومن ذلك ما روى عن إبراهيم رحمه الله أنه كان يكره المضاربة بالتصنيف أو الثلث وزيادة عشرة دراهم، قال: رأيت إن لم يربح إلا تلك العشرة؟ وهو إشارة إلى ما بينا من قطع الشركة في الربح مع حصوله (٩٠).

ويقول: لو قال أن مارزق الله تعالى في ذلك من شيء فللمضارب ربح هذه المائة بعينها أو ربح هذا الصنف بعينه من المال فهي مضاربة فاسدة، لأن هذا الشرط يؤدي إلى قطع الشركة في الربح مع حصوله، فمن الجائز أن لا يربح فيما يشتري تلك المائة.

والأصل فيه ما روى عن النبي ﷺ أنه سئل عن المزارعة بما سقت السوان والماذيات فأنفدها. وكان المعنى فيه أن ذلك الشرط يؤدي إلى قطع الشركة بينهما في الخارج مع حصوله فيتعدى ذلك الحكم إلى هذا الوضع بهذا المعنى (٩١).

حيث: «النص في شيء يكون نصا فيما هو في معناه من كل وجه» (٩٢).

ويقول ابن تيمية: «قد ذكرت فيما تقدم من القواعد التي فيها قواعد فقهية ماجاء به الكتاب والسنة من قيام الناس بالقسط، وتناول ذلك المعاملات: التي هي المعاوضات. والمشاركات، وذكرت أن المساقاة والمزارعة والمضاربة، ونحو ذلك نوع من المشاركات، وبينت بعض ما دخل من الغلط على من اعتقد أن ذلك من المعاوضات، كالبيع والتجارة حتى حكم فيها أحكام المعاوضات.

وذلك لأن المشاركة والمعاملة تقتضي العدل من الجانبين، فيشتركان في المغنم والمغرم، بعد أن يسترجع كل منهما أصل ماله. فإذا اشترط لأحدهما زرع معين كان فيه تخصيصه بذلك، وقد لا يسلم غيره، فيكون ظلما لأحد الشريكين، وهو من الغرر، والقمار أيضا. ففي معنى ذلك ما قاله العلماء وما أعلم فيه مخالفا: أنه لا يجوز أن يشترط لأحدهما ثمرة شجرة بعينها، ولا مقدارا محدودا من الثمر، وكذلك لا يشترط لأحدهما زرع مكان معين، ولا مقدارا محددًا من ثمر الزرع، وكذلك لا يشترط لأحدهما ربح سلعة بعينها، ولا مقدارا محدودا من الربح» (٩٣).

وتنقسم عناصر الانتاج فى الإسلام إلى مال وعمل .

أما العمل فتجوز له الإجارة الثابتة والمضاربة بحصة من الربح .

أما المال فمنه العيني ومنه النقدي، فأما العيني كالارض والآلات فله الحق فى إجارة ثابتة أو مشاركة غنما بغرم .

أما رأس المال النقدي فلا يجوز له العائد الثابت وله الحق فى المشاركة غنما بغرم .

يقول ابن رشد : فالدراهم والدنانير، مقصود منها أولا المعاملة لا الانتفاع .. و...  
العروض ... المقصود منها الانتفاع بها لا المعاملة، وأعنى بالمعاملة كونها ثمنًا (٩٤) .

ويقول ابن عابدين : فالأموال ثلاثة: ثمن بكل حال وهو النقدان، وبيع بكل حال كالنبات والدواب، والثالث ثمن من وجه وبيع من وجه كالمثلثات (٩٥) .

والفرق الدقيق بين الربا والربح ليس مجرد المخاطرة، فقد يفقد المرابى أيضا ماله أو جزءاً منه عند إفلاس مصرف مثلا، وقد توجد المخاطرة ولا توجد المشاركة، كالمنظم فى الإدارة الحديثة، والفرق الأساسى بين الربا والربح هو عدم الضمان للمال والمشاع للربح . ويترتب على هاتين الخاصيتين فى الاقتصاد الإسلامى مايلى :

١- درجة أكبر من الأمان وأقل من المخاطرة بالنسبة للمستثمر، حيث يشاركه الممول غنما بغرم، ويتحقق العدل وفق نتيجة الأعمال فلا يظلم أحدهما الآخر .

٢- المحافظة على القدرة الشرائية لرأس مال الممول، حيث تقيّد الأصول بسعر السوق فى النتيجة الختامية، فإن كان هناك تضخم ظهر فى الموازنة مع الربح فى صورة ارتفاع فى قيمة الأصول، للممول حق فيها كما له حق فى الربح، وبهذا يسترد رأس ماله دون أن يضره التضخم .

٣- ويقدر ماتحقق العدل للمستثمر بالمشاركة وللممول بحمايته من التضخم، تتحقق الفائدة للمجتمع فى شكل درجة أكبر من التنمية، حيث لا يقف الربا عائقا أمام إنتاج المشاريع التى تحقق عائدا أقل منه . مادام ليس هناك تكلفة محددة على المستثمر ويتقاسم مع الممول نتيجة الأعمال .

إن توسع النشاط التجارى الإسلامى القائم على المشاركة والممانع للربا قد دلت عليه الوثائق التاريخية المتاحة، كما دلت عليه العملات الإسلامية المضروبة فى الفترة الواقعة بين القرن السابع والقرن الحادى عشر، والتى تم العثور عليها فى العديد من البلدان المترامية

الأطراف . التي كانت تشكل حينذاك العالم الإسلامي .. كانت المضاربة والشركة الأسلوبين الأساسيين اللذين تم بهما تعبئة الموارد المالية، ومزجها بالمهارات التنظيمية والإدارية، وذلك لتوسعة نطاق التجارة إلى مسافات بعيدة ولدعم الحرف والصناعات، لقد لبث المضاربة والشركة حاجات التجارة والصناعة، ومكنتهما من الانتعاش، وبلوغ أمثل مستوى ممكن في حدود التصور التقني الذي كان سائدا في ذلك الوقت . كما وضعت المضاربة والشركة تحت تصرف التجارة والصناعة الاحتياطي الكلي من الموارد النقدية للعالم الإسلامي في العصر الوسيط . وقامتا بدور وسائل تمويل المشروعات التجارية .. كما يسرتا سبيل المزج بين المهارات والخدمات الضرورية لتنفيذ تلك المشروعات (٩٦) .

والسبب الرئيس لازمة العصر وهو الفصام القائم بين الاقتصاد النقدي والحقيقي، حيث آلية التوسع النقدي لا ترتبط بألفية حقيقية وإنما بألفية سعر الفائدة كشم يتحدد بعرض النقود والطلب عليها، يجعلنا نتجاوز التفكير الجزئي الذي حاول أن يبرر الفائدة برعاية مصالح اليتامى والأرامل، وشيوع الفساد ذم التجار والمستثمرين، وهذه الحجة لا يوجد علاجها في إباحة سعر الفائدة، لأن أثره على الاقتصاد القومي من الناحية الكلية خطير، وإنما يكمن علاجه في تحقيق الرقابة المحاسبية وسن القوانين المجرمة لهذا الانحراف، وأحب أن أنبه أن إطلاق الأمر هكذا على المشاركة يخرب أهم دعامة من دعائم الاقتصاد، وهي الشركات المساهمة والاستثمار في الأوراق المالية في البورصة، مما ينعكس بأسوأ النتائج على الاقتصاد القومي كله .

ويحضرني هنا عدم استثناء رسول الله ﷺ لأموال اليتامى من الزكاة . ونصح باستثمارها حتى لا تأكلها الصدقة، لأن إمساك المال بلاء يحبط الاقتصاد القومي كله، ولا مجال لاستثناء الضعفاء من ذلك وإنما تأمين الحق لهم لحديث رسول الله ﷺ : « ابتغوا بأموال اليتامى لا تأكلها الصدقة » (٩٧) . وقد منع الله السفهاء من التصرف في أموالهم وأمر بالإنفاق عليهم من دخلها، لأن إتلافهم لها يحجب عن الجماعة المنافع من تنميتها وتداولها، وحتى في القواعد الفقهية يدرأ الضرر الأكبر بالضرر الأصغر، وتقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، والحال كذلك بالنسبة لتحريم الفائدة رعاية لمصلحة الجماعة فما بالك بصريح النص! وإن وجب معه حماية الضعفاء بالتدقيق المحاسبي والردع القانوني .

وقد أوردنا النصوص الصحيحة التي تحرم العائد الثابت والتي تحرم ضمان رأس المال، ودعوى أن المصلحة تعارض النص تحتاج لوقفه عقدية . فدعوى المصلحة التي تتخطى النص

تخالف أصول فقه الامة، ولم يسمع عن أحد من علمائها، ولو كان كل ما يحرمه الله يخضع للمنطقة العقلية والاهواء البشرية وضغوط الواقع، ما كان حرم الخمر والخنزير حيث تتدخل المنافع والمضار حتى يظهر إتلافه لصحة الإنسان فى مجامع الطب، وما حرم الميسر والغرر حتى يتحقق لنا ضررها فى دراسة البورصات.

ويرى الغزالي أن الاعتدال فى الربح من الإحسان فيقول: «فينبغى أن لا يغبن صاحبه بما لا يتغابن به فى العادة. فاما أصل المغابنة فما ذون فيه، لان البيع للربح، ولا يمكن ذلك إلا بغبن ما، ولكن يراعى فيه التقريب: بان بذل المشتري زيادة على الربح المعاد، إما لشدة رغبته، أو لشدة حاجته فى الحال إليه، فينبغى أن يمتنع من قبوله. فذلك الإحسان، ومهما يكن من تلبيس لم يكن أخذ الزيادة ظلماً، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار. ولسنا نرى ذلك، ولكن من الإحسان أن يحط ذلك الغبن...

ومن قنع بربح قليل كثرت معاملاته، واستفاد من تكررها ربها كثيراً، وبه تظهر البركة.

كان على رضى الله عنه يدور فى سوق الكوفة بالدرة ويقول: «معاشر التجار خذوا الحق تسلموا، لا تردوا قليل الربح فتحرموا كثيره» (٩٨).

ولا تقتصر حقوق الشريك على الربح، فالإسلام يجعل له حقا فى ارتفاع قيمة الأصول التى شارك فيها، وبهذا يحمى حصة الشريك من أن يأكلها التضخم، وحصته هذه محددة، بالإضافة إلى الربح، فى عروض التجارة أو ما يسمى اليوم بالأصول المتداولة، ونسمى الغلة، وله حق فى ارتفاع الأصول الثابتة فيما يسمى بالفائدة، والفائدة هنا بمصطلح الشرع غير الفائدة التى تعنى الربا بمصطلح العصر.

## الغلة

عن الزهرى عن السائب بن يزيد الصحابى أنه سمع عثمان بن عفان خطيباً على منبر رسول الله ﷺ يقول: «هذا شهر زكاتكم، فمن كان منكم عليه دين فليقض دينه، حتى تخلص أموالكم فتؤدوا منها الزكاة» (٩٩).

الغلة لغة الزيادة فى كراء الدار أو ريع أرض (١٠٠).

واصطلاحاً: ما تحدد من سلع التجارة قبل بيع رقابها كغلة العبد ونجوم الكتابة وثمر النخل المشتري للتجارة (١٠١).

ومحاسبياً هى الزيادة فى ثمن عروض التجار قبل بيعها، كارتفاع قيمة المخزون للمواد

المصنعة أو نصف المصنعة، وهى تختلف عن الأرباح فى أن الأرباح فرق بين الإيراد الكلى والنفقة الكلية، أما الفائدة فهى صافى الزيادة فى الثروة الصافية .

إن العالم اليوم يحاول أن يتكيف مع التضخم، وقد رأينا ذلك فى محاولاته تحت اسم «موازنة التكلفة الجارية» . وتقوم على إثبات الأصول الحقيقية بقيمتها السوقية لتحديد أثر التضخم وإظهار المركز المالى بشكله الحقيقى، وفصل أرباح الحيازة عن أرباح التشغيل، وبهذا يحمى مال كل شريك من التضخم والارتفاع العام المستمر فى الأسعار - حيث يصبح لكل شريك الحق عند انسحابه فى الغلة جنباً إلى جنب، وبهذا يحمى الإسلام أموال الشركاء أن يأكلها التضخم .

ولقد قسم الفقهاء الأصول إلى مجموعة نقدية ومجموعة عروض . ثم قسموا العروض إلى عروض تجارة وعروض قنية . وهذا التقسيم تنادى به اللجنة الفنية والبحثية التابعة لمجمع محاسبى التكاليف والأشغال بالجلتريا، التى تدعو إلى تقسيم الأصول إلى أصول إيرادية وأصول سيادية (١٠٢) .

والأصل فى تقويم الأصول بسعر اليوم عند حولان الحول، وهو شهر إعداد الموازنة، هو تقويم هذه الأصول الصافية بسعر اليوم عند استحقاق الزكاة .

يقول أبو عبيد : «... عن حميد بن عبد الرحمن عبد القارى قال : كنت على بيت المال . زمن عمر بن الخطاب، فكان إذا خرج العطاء جمع أموال التجار، ثم حسبها، شاهدها وغائبها، ثم أخذ الزكاة على شاهد المال على الشاهد والغائب .. حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن يرقان عن ميمون بن مروان قال : إذا حلت عليك الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض للبيع فقومه قيمة للنقد . وما كان من دين ملاءة فاحسبه، ثم اطرح منه ما كان عليك من الدين، ثم زك ما بقى» (١٠٣) .

ويقول البهوتى : وتقوم العروض التى الزكاة فى قيمتها عند تمام الحول لأن وقت الوجوب بالأحظ لأهل الزكاة وجوبا من عين أى ذهب أو ورق . قال الجوهري : الورق الدراهم المضروبة... سواء كان الأحظ لأهل الزكاة من نقد البلد، وهو الأولى لأنه أنفع للآخذ، أولاً، أى من غير نقد البلد لأن التقويم لحظ أهل الزكاة، فتقوم بالأحظ لهم . وسواء بلغت قيمتها أى العروض بكل منهما أى العين والورق نصابا أو بلغت نصابا باحداهما دون الآخر . ولا يعتبر ما اشترت به من عين أو ورق لا قدرا ولا جنسا (١٠٤) .

الفائدة لغة: المال الثابت وما يستفاد من علم أو عمل أو مال أو غيره (١٠٥).

والفائدة اصطلاحاً: هي ما تجدد، لا عن مال أو عن مال غير مزكى، كعطية وميراث وثمان عرض القنية (١٠٦).

وتعنى زيادة قيمة الأصول الثابتة فى نهاية الحول عن ثمن شرائها. وعروض القنية هنا تعنى محاسبيا الأصول الثابتة، وهى معفاة من الزكاة، وسميت فائدة لأنها نماء عرضى غير مقصود، وهو غير مصطلح الفائدة المعاصر الذى يطلق على الربا، وغير مصطلح الربح الذى يعنى زيادة الإيراد الكلى على النفقة الكلية.

وتظهر أهمية هذا المفهوم حين نعلم أن هناك التزاما اقتصاديا فى المحافظة على نفس المستوى من التشغيل. فمن الضرورى استبدال وإخلاف عروض التجارة وعروض القنية. هذا الإحلال يتطلب مزيدا من الأموال فى ظل مستويات الأسعار المتزايدة وانخفاض قيمة النقود. ولذا فمن الضرورى الأخذ فى الحسبان استخدام التكلفة الاستبدالية الجارية عند تقويم العروض، واحتساب عبء إهلاك عروض القنية وتكلفة المبيعات (١٠٧).

وقد تنبه الفكر المحاسبى الحديث إلى هذا المفهوم الإسلامى، فالمحاسبة تقوم أساسا على مبدأ التكلفة التاريخية Historical Cost، فتثبت العمليات المحاسبية بقيمتها وقت اتمامها، ولا تتأثر بعد ذلك بتغير الأسعار، حين تظهر فى قائمة المركز المالى ولو بعد سنين. وهذا أدى إلى عدم التمييز بين المكاسب التشغيلية Operating، والتاريخية Histoical. وقد قدر مكتب إحصاءات الحكومة الإنجليزية مكاسب الحيازة فى الهيئات الإنجليزية عام ١٩٧٤ والمتعلقة بمفردة المخزون بـ ٥٠٪ من إجمالى أرباح المتاجرة. وقد أدى نظام التكلفة التاريخية إلى:

١ - التناقض بين مفردات القوائم المالية، فبينما تظهر حسابات الخزينة والبنك بقيمتها الحالية. يظهر المخزون بقيمته التاريخية، بل التناقض بين وحدات متماثلة من المخزون بتباين تاريخ شرائها، بارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود.

٢ - ظهور أرباح صورية نتيجة انخفاض مخصص الإهلاك مثلا لانخفاض قيمة الأصل التاريخى عن ثمنه الحالى، أو بارتفاع ثمن البضاعة الحالى عن ثمنه التاريخى، حين احتساب الفرق بين ثمن الشراء وثمان البيع، مما يؤدى إلى توزيع أرباح غير حقيقية وزيادة فى الأجور دون إنتاج، مما يؤدى إلى تآكل رأس المال.

٣ - اضطراب البيانات وتناقض المعدلات، مما يؤدي إلى اضطراب البيانات والحكم على الأداء.

ولقد اهتم مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز بإصدار تقرير بعنوان «المحاسبة عن تغيرات القوة الشرائية للنفوذ» في مايو سنة ١٩٧٤، وفي أمريكا شكلت لجنة المحاسبين الأمريكيين ومجمع المحاسبين القانونيين ومجلس معايير المحاسبة المالية، لجنا وظهرت دراسات في عام ١٩٦٣ - ١٩٧٢، أوصت بضرورة إجراء تعديل لجميع بنود القوائم المالية باستخدام رقم قياسي عام يعكس التغير في القوة الشرائية لوحدة النقود. وهناك اتجاه آخر يرى العدول عن التقييم، والأخذ بمبدأ التكلفة الجارية لصعوبة استخدام الأرقام القياسية وعدم كفاءتها. ويرى أصحاب هذا الاتجاه إظهار الأصول في الميزانية بقيمتها الجارية Current Replacemet Cost أو صافي القيمة البيعية Net Realisable Value (١٠٨).

وهكذا نظم الإسلام أساليب المحافظة على التكوين الرأسمالي وسلامة رأس المال، بإظهار الفائدة الناجمة عن ارتفاع الأسعار، حتى لا تظهر كإرباح تستهلك، وفق هديه بالإفناق من الرزق أي دخل المال وعدم إهلاك المال. فضلا عن أنه حمى بذلك حقوق أي شريك يتخارج. فلا يكتفى برد ماله نقودا قد يكون خفص قيمتها ارتفاع الأسعار، وإنما يقرر أيضا حقه في الفائدة والغلة.

يقول رسول الله ﷺ «لا يبارك في ثمن أرض ودار إلا أن يجعل في أرض أو دار» (١٠٩).

## الهبث الثاني

### الكسب الخبيث

يقول الله تعالى فى وصف الكافرين:

﴿ سَمَاعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ ﴾ [المائدة: ٤٢].

لغة: السحت أصله الهلاك والشدة، قال الله تعالى ﴿ فَيَسْجِئْكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ [طه: ٦١] .. ويقال للحائق أسحت أى استاصل. وسمى المال الحرام سحتا لانه يسحت الطاعات أى يذهبها ويستاصلها (١١٠).

وكان أكل المال بالباطل شنشنة معروفة لاهل الجاهلية، بل كان أكثر احوالهم المالية، فإن اكتسابهم كان من الإغارة ومن الميسر، ومن غضب القوى مال الضعيف، ومن أكل الاولياء أموال الأيتام واليتامى، ومن الغرر والمقامرة، ومن المراياة ونحو ذلك. وكان ذلك من الباطل الذى ليس عن طيب نفس (١١١).

يقول الرازى: «السحت: الرشوة فى الحكم ومهر البغى وعسب الفحل وكسب الحجام وثمان الكلب وثمان الخمر وثمان الميتة وحلوان الكاهن والإستجار فى المعصية... وأصله يرجع إلى الحرام الخميس الذى لا يكون فيه بركة، ويكون فى حصوله عار بحيث يخفيه صاحبه لا محالة» (١١٢).

وما أشبه الليلة بالبارحة، فقد دخل الربا كل بيت، وطفى الميسر على البيع، واستغل القوى الضعيف، وأكل أموال الناس والشعوب بالباطل.

يقول ابن عاشور: «والسحت يشكل جميع المال الحرام، كالربا والرشوة وأكل مال اليتيم والمغصوب» (١١٣).

يقول القرطبى «لا يأكل بعضكم مال بعض بغير حق، فيدخل فى هذا القمار والحداع والغصوب وجحد الحقوق، وما لا تطيب به نفس مالكة.. أو حرمة الشريعة وإن طابت به نفس مالكة، كمهر البغى، وحلوان الكاهن، وأثمان الخمر والخنازير وغير ذلك» (١١٤).

«إن الحرام يؤذى فى الدين، ويجب فسخه ورده، والحلال ينفع ويجب إمضاؤه... فلا

يعجبك كثرة المال الربوى، ونقصان المال بصدقته التي تخرج منه، فإن الله تعالى يحق ذلك الكثير في العاقبة، وينمى المال الزكاتي بالصدقة... (١١٥).

وسيكون بحثنا هنا عن الكسب الحبيث في المعاملات الاقتصادية، ومن أنواعه: الربا، والرشوة والقمار.

## وبأ الكيون

يقول تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ (٢٧٨) [البقرة:

. [٢٧٨

ويقول رسول الله ﷺ : «إنما الربا في النسيئة» (١١٦).

والربا لغة : الزيادة (١١٧).

واصطلاحاً: فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال، ويقصد به فضل مال ولو حكماً، فيشمل التعريف حينئذ ربا النسيئة والبيع الفاسدة (١١٨).

يقول ابن رشد : «واتفق العلماء على أن الربا يوجد في شيئين، في البيع وفيما تقرر في الذمة، فهو صنفان : صنف متفق عليه، وهو ربا الجاهلية الذي نهى عنه، وذلك أنهم كانوا يسلفون بالزيادة وينظرون، فكانوا يقولون - أنظرنى أزدك - وهذا هو الذي عناه عليه الصلاة والسلام بقوله في حجة الوداع: «ألا وإن ربا الجاهلية موضوع، وأول ربا أضعه ربا العباس بن عبد المطلب» والثاني: ضع وتعجل وهو مختلف فيه.. وأما الربا في البيع فإن العلماء أجمعوا على أنه صنفان نسيئة وتفاضل» (١١٩).

ويعد أكل الربا في المعاملات علامة مميزة للاقتصاد الرأسمالي، ولقد كان الربا رذيلة من قديم ولم يكن يتعامل به إلا خفية وينظر إلى أخذه على أنه مصاص دماء.

ثم أتى العصر وسماه بالفائدة زورا وتغطية لاسمه الحقيقي، وبلغ من شدة وطأة هذا المنكر أن طغى على أسلوب المشاركة الفطرى وقاعدته الأصلية في الغنم بالغرهم.

وقد زين له الاقتصاديون بعض المبررات على النحو التالي :

## ١ - الحرمان والانتظار

قدم سينيور نظرية الحرمان (الامتناع)، التي مؤداها أن الرأسمالي يحرم نفسه من

الاستهلاك الحاضر، ولهذا يستحق عائداً على هذا الامتناع، ولكن يعترض هذا التبرير أن الامتناع لا يمثل أى حرمان للأغنياء، ويتحدد الربا بالعرض والطلب ولكن العرض هو العنصر المؤثر.

## ٢ - إنتاجية رأس المال :

تقوم هذه النظرية على أساس أن العمل بمساعدة رأس المال يزيد إنتاجه عن إنتاج العامل المجرد، ونجدها في كتابات ساي، وتتحدد الفائدة بالعرض والطلب على العقود، لكن الطلب هو العنصر المؤثر. وقد اعترض كانان على ذلك بأنه إذا كان دخل إنجلترا من رأس المال واحد بدلاً من مائة، فليس معنى هذا أن الـ ٩٩٪ كلها عائد رأس المال. فهذا العائد يبين ميزة رأس المال في الإنتاج فقط، ولا يبين سبباً لعائده، وإلا فلماذا لا يغطي رأس المال الممثل في السلع الحرة عائداً أيضاً، رغم مساهمته الأساسية في العملية الإنتاجية؟

## ٣ - نظرية الأرصدة النقدية

يرى أنصار هذه النظرية أن الربا شأنه شأن أى سلعة يتحدد بظروف العرض والطلب. والسلعة هذه هي الأرصدة القابلة للاقتراض والإقراض. وأضيف إلى المدخرات في جانب العرض قروض البنوك المشتقة وهي الائتمان، وأضيف إلى جانب الطلب الاكتناز مع الاستثمار. وسلوك السعر هنا كسلوك سعر أى سلعة يتحدد ارتفاعاً بزيادة الطلب أو قلة العرض، والطلب يأتي من القطاع الاستهلاكي وقطاع الأعمال وهو الأهم. والعرض يأتي من المدخرات والاكتناز والإصدار النقدي.

والحقيقة أن هناك اعتراضاً أساسياً على هذا التبرير وهو أن النقود ليست سلعة بحيث يتحدد لها سعر، كما يحدث حين ندفع ثمناً لسلع الاستهلاك أو إيجاباً لسلع الإنتاج، وذلك المنطق مضلل لأن تقرير عائد ثابت للنقود نظير إقراضها في العملية الإنتاجية يؤدي إلى مضاعفات غاية في الخطورة، ذلك لأن سعر الفائدة يعتبر تكلفة على الاستثمار فيحجب كل استثمار يقل عائده عن الربا، وفي هذا تضييع لفرص استثمارية مربحة تحقق رخاء المجتمع، فضلاً عن أنه يعتبر سبباً لا يتخلف عن إحداث الأزمات الدورية التي تعصف بصفة رئيسية بالمجتمعات الرأسمالية الربوية، هذا فضلاً عن آثاره السامة على توزيع الدخل وسلب العاملين لجهدهم دون حق. كل هذا يضر بالاقتصاد، نماء واستقراراً ويسبب الضياع والأزمات. ويجب أن يفهم بادئ ذي بدء أننا لا نعترض على عائد رأس المال النقدي وإنما

نعترض على ثباته.

وحين حرم الشارع الحكيم الربا فتح الباب واسعا أمام المشاركة ربحا وخسارة غنما بغيرم.

#### ٤ - تفضيل السيولة :

لعل أخطر التبريرات هو ذلك التبرير الحديث الذى ابتدعه كينز فى أن الفائدة (الربا) تدفع ثمناً لتخلي الناس عن الاكتناز . ومعلوم أن الاكتناز يؤدي إلى إيقاف النمو ويحجب التطور ويعيق رغد العيش . ويلزم من وجهة نظره القضاء على الاكتناز بضريبة على الثروة إذا ما أجهنا إلى تخفيض الربا أو إزاحته . وليس هذا متيسرا فى النظام الرأسمالى حيث الضرائب على الدخل ، وليس هناك ضريبة على الثروة النقدية .

ولا يتوفر هذا إلا فى نظام الإسلام حيث يقترون تحريم الربا فى القرآن بفرض الزكاة ، وحيث الزكاة فريضة على الثروة الصافية تمنع الاكتناز .

#### حيل ربوية :

لقد كان ربا القروض محرما فى كل دين وملة قبل بعثة محمد ﷺ .

فى التوراة : ﴿ إذا أقرضت مالا لأحد من أبناء شعبي فلا تقف منه موقف الدائن ، وتطلب منه ربا لمالك ﴾ (١٢٠) .

فى الإنجيل : ﴿ إذا أقرضتم لمن تنتظرون منه المكافأة فأى فضل يعرف لكم ؟ ولكن افعلوا الخيرات ، وأقرضوا غير منتظرين عائدتها ، وإذا يكون ثوابكم جزيلا ﴾ (١٢١) .

وظل الربا محرما ومحرما فى الدنيا كلها حتى انتصرت الثورة الفرنسية على الكنيسة وأقامت بأفية شيطانية أسس العلمانية فأباحت الربا وأقرته . وتحدث باختصار عن بعض الشبهات :

#### ١ - ربا الاستهلاك و ربا الإنتاج :

وفى عصر ما يسمونه النهضة واتساع النشاط التجارى ، واستبعاد الدين عن توجيه المعاملات ، حاول رجال الكنيسة أن يفرقوا بين ربا الاستثمار و ربا الاستهلاك ، لبيحوا الربا فى المعاملات وبيقوا على تماسك الشريعة . ولكن اجتاحت السعار المادى كل ذلك ولم يعبا حتى بهذا التراجع .

واليوم فى ديار المسلمين يحاول البعض أن يقصر الربا على قروض الاستهلاك، بدعوى أن المسلمين لم يعرفوا قروض الإنتاج. تماما كما حدث فى أوروبا. والدارس لحياة العرب فى الجاهلية يستبعد هذه الفرضية، فالحياة الاستهلاكية كانت بسيطة ولا تمثل مشكلة تستدعى الاقتراض يتضح هذا فى إسقاط ربا العباس رضى الله عنه، فلم يكن يستغل مدينين يفترضون لقوتهم، فقد كان يسقى الحجيج جميعا نقيع الزبيب والشمر، وقريش كانوا يتجرون فى رحلة الشتاء والصيف بأموالهم وأموال غيرهم، كذلك ثقيف التى جاءت تجادل رسول الله ﷺ أن البيع مثل الربا كانوا يتجرون أيضا. فالأصح تاريخيا والسليم عقليا أن تحريم ربا القروض عام فى كل قرض. وكان النبى ﷺ يتجر كما هو معروف فى مال خديجة، وعير قريش وهى ذاهبة إلى الشام، والتى اعترضها المسلمون قبل غزوة بدر كانت فيها أموال قريش كلها.

وقد كان من الممكن أن ننظر بعين الحسرة لانجراف بعض علماء المسلمين فى عصور الضعف بعد أن اجتاحت جحافل الاستعمار الغربى بلاد الإسلام، وفى انخداعهم فى المظهر العلمى الزائف للفكر الغربى وتبنيهم للتفرقة بين ربا الاستهلاك و ربا الاستثمار، خصوصا وأن اكتشاف آفات الربا على الاستثمار وتخصيص الموارد، وولبياته فى التضخم وسوء توزيع الدخل والأزمات لم يكتشفه العلماء إلا بعد فترة من الزمن كان الربا تسلل إلى كل بيت ومؤسسة محليا وعالميا، ولكن الأمر تجاوز كل معقول، وأصبح سفسطة مخجلة نحاول أن نتلمس كل سبيل لإخضاع ضوابط الشرع لاهواء العصر.

## ٢- ربا الجاهلية:

من هذه التهوريمات الغربية محاولة البعض إخراج القرض من حكم الربا وقصر الربا على دين البيع الآجل ومستندة فى ذلك أحد صور الربا فى الجاهلية، حين كان يضاعف الربا عند عدم قدرة الدين على دفع ثمن البيع، فيمهله الدائن ويضاعف عليه. ثم يأخذ هذا الرهْم مظهرا علميا بدعوى أن الألف واللام للعهد، أى الربا المهود فى الجاهلية.

وقد أشرنا أن الربا المعروف عند أهل الكتاب هو ربا القروض فيما أوردناه من التوراة والإنجيل، وإلى هذا الربا يشير القرآن الكريم ناعيا على بنى إسرائيل:

﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّت لَّهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخَذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٦١﴾ ﴾

[النساء: ١٦٠، ١٦١].

وفى لغة العرب يعنى الدين ابتداء القرض ويشمل معه ثمن البيع الموجل .

وذكر القرض الحسن فى القرآن فى معرض المقابلة بين تحريم الربا والدخول فى حرب مع الله ورسوله المضاعف وفضيلة القرض الحسن بمضاعفة الحسنات يقول تعالى :

﴿ إِن تَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعِفَهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴾ (١٧) [التغابن:

. [١٧

وقد كان هذا معروفا بالبداة عند المسلمين جيلا بعد جيل، لم نسمع عن هذا الوهم عند أحد منهم ولو على سبيل الرأى الشاذ. ولهذا لم يفصلوا فيه كثيرا لأنه معلوم بالضرورة لا يحتاج لشرح أو تفسير.

يقول ابن قدامة الحنبلى (١٢٢): « وكل قرض شرط فيه أن يزيده فهو حرام بغير خلاف، قال ابن المنذر: أجمعوا على أن السلف إذا شرط على المستسلف زيادة أم هدية، فاسلف على ذلك، فإن أخذ الزيادة على ذلك ربا، وقد روى عن أبى بن كعب، وابن عباس وابن مسعود أنهم نهوا عن قرض جر منفعة» (١٢٣).

حتى ابن حزم الظاهرى الذى لا يأخذ إلا بالنصوص ويرفض القياس يقول: « والربا لا يكون إلا فى بيع أو قرض أو سلم، وهذا مالا خلاف فيه من أحد، لأنه لم تأت النصوص إلا بذلك ولا حرام إلا ما فصل تحريمه.. وهو فى القرض فى كل شىء فلا يحل إقراض شىء ليرد إليك أقل ولا أكثر، ولا من نوع آخر أصلا، لكن مثل ما أقرضت فى نوعه ومقداره.. وهذا إجماع مقطوع به» (١٢٤).

ويقول الشوكانى: « أما إذا كانت الزيادة مشروطة فى العقد، فتحرم اتفاقا» (١٢٥).

### ٣- ربا البيوع:

ومن المعاصرين من لجأ إلى أسلوب غامض يستعير من أصول الفقه ما هو فى غير موضعه ليوحى بالعلمية. فقال إن لفظ الربا مجمل، وهذا معناه فى أصول الفقه أنه لا يفهم إلا ببيان، ولا يبينه عندهم إلا حديث لرسول الله ﷺ فى تحريم أنواع من البيوع تؤدى إلى الربا الأصلى فى القروض، فى قوله ﷺ « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل سواء يسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد» (١٢٦) واستندوا بذلك على استبعاد ربا القروض على أساس أنه لم يفسر الربا إلا بربا البيوع.

والحقيقة أن بعض الفقهاء قد قال بذلك، ولكن الإجمال هنا كان على ربا البيوع وليس على ربا القروض يقول الجصاص الحنفي وهو ممن قال بالإجمال حيث فرق بين ربا البيوع المجمع وربا القروض الصريح فيقول: وهو في الشرع يقع على معنى لم يكن الاسم موضوعا لها في اللغة، ويدل عليه أن النبي ﷺ سمي النساء ربا في حديث اسامة بن زيد فقال: إنما الربا في النسيئة... ويدل عليه أن العرب لم تكن تعرف بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة نساء ربا، وهو ربا في الشرع، وإذا كان ذلك على ما وصفنا صار بمنزلة الأسماء الجملة المفتقرة إلى البيان، وهى الأسماء المنقولة من اللغة إلى الشرع.. واسم الربا في الشرع يعتوره معان أحدها: الربا الذى كان عليه أهل الجاهلية. والثانى: التفاضل فى الجنس الواحد.. والثالث: النساء(١٢٧).

وإذا تتبعنا محاولات حجب ربا القروض بربا البيوع لوجدنا الكثير، على سبيل المثال تمسك البعض بعلة الاحناف فى ربا البيوع التى قاسوا عليها الاصناف الستة المذكورة فى الحديث وهى الكيل والوزن، ليقول أن النقود الورقية من عروض التجارة لاتنطبق عليها هذه العلة فيجوز فيها القرض المشروط مع الزيادة. ولعل العجب هنا فى اعتبارهم النقود الورقية سلعة كغيرها من السلع. وهى لو خرجت من القبول العام لما كان لها أى قيمة، ثم تناسيهم أيضا أن الأمر هنا لا يخص ربا البيوع الذى حرم سدا لذريعة إنما يخص ربا القروض، وهو الربا الجلى المحرم لذاته.

ومنهم من حاول تصيد خلافا فقهيا قام حول جريان ربا البيوع فى الفلوس، وكانت من المعادن لها صفة سلعية أكثر منها نقدية، تستخدم فى المحقرات اصطلاحا وليست نقودا بالخلقة، ولهذا اختلف الفقهاء فى ربويتها، فيتعلق بهذا الخلاف، ليقبس عليها النقود الرئيسية اليوم حتى يجير ربا القروض بحجة أنها قضية خلافية. ونسى أن الأمر هنا يتعلق بقضية بيع وليست قضية قرض، فشرط الزيادة فى القرض يسرى على النقود والسلع، ومتناسيا أن الفلوس لم تكن العملة الرئيسية وإنما كان يستعان بها فى المحقرات، فهى أقرب إلى السلعية منها للنقدية، وقد أشار كثير من الفقهاء أنها إذا راجت رواج الكاملة أى الرئيسية جرى فيها الربا.

#### ٤- أضعاف مضاعفة:

ولم تقتصر هذه المحاولات غير المعقولة وغير المنطقية على هذا، بل حاول البعض أن يقصر تحريم ربا القروض على الأضعاف المضاعفة، ليجيز ما هو أقل منها محتجا بأن تحديد

المحرم من الربا ورد في الآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠]، ومن البديهي أن النهي شرح لما يؤول إليه الربا، أو ما تسميه اليوم الفائدة المركبة التي يتضاعف بها الربا، ويكفي استدلالاً على تعسف هذا التأويل وسقوطه أننا لو أخذنا به لم نحرم الزيادة حتى تتضاعف إلى ستة أضعاف وفق مفهوم مضاعفة، وأقل منها جائز حسب هذا الفهم الجائز ولا أدري كيف تناسوا النهي عن أى زيادة في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَبْتِمَّ فَلكُمْ رِءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩].

وكلها محاولات لا تستقيم مع عقل ولانقل، ولم يكن هناك مبرر لها، لصراحة النصوص وتهافت الحيل، خصوصاً بعد وضوح الرؤية في العصر بالنسبة لآفات الربا على الواقع الاقتصادي.

يقول تعالى:

﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الانعام: ١٥٣].

يقول الشيخ أبو زهرة: اقترن التحريم بثلاثة أمور:

١ - إن المشركين كانوا يحتجون في أخذ الربا بأن الكسب فيه كالكسب في البيع، فكما أن الرجل يبيع ويشترى ليكسب من فرق الثمن في البيع والشراء، فذلك يدفع لغيره المال ويشترى فيكسب ويشاركه في الكسب، وإن لم يتعرض لخسارة، ومن جهة ثانية فإن الربا كالباع من حيث إنه يبيع مؤجل بثمن وحال بثمن وكذلك.. يقبض الدين بعد الاجل أكثر مما أداه.

٢ - إن النهي عن الربا اقترن بالأمر بالصلاة والزكاة وذلك إشعار بان ذلك الركن من أركان الإسلام كالصلاة أو الزكاة، وأن من ينكره فقد أنكر معلوماً من الدين بالضرورة. وأن منع الربا ركن الاقتصاد الإسلامي، وأن الحضارة الإسلامية حضارة فاضلة تقوم على منع ذلك الكسب الخبيث، ولهذا اقترن النهي أيضاً ببيان أن من يبيع الربا في حرب مع الله، فإن دار الإسلام نزهة عفيفة عن ذلك المال الخبيث.

٣ - الآية الكريمة حددت الربا المحرم بأنه ما يزيد عن رأس المال مشروطاً بلا عوض، فكل زيادة مهما قلت كسب خبيث (١٢٨).

ويبرر البعض الربا بأنه تشجيع للادخار. وفي تقرير لبنك التنمية : « هناك عوامل كثيرة تؤثر على معدل الادخار، منها معدل نمو الدخل، والتركيب العمري للسكان، والموقف من عدم التبذير،... وارتفاع سعر الفائدة يزيد من العائد، ولكنه أيضا يتيح للمدخرين أن يصلوا إلى رصيد مستهدف من الثروة المالية بمعدل أقل من الادخار، ولذا فإن تأثير أسعار أعلى للفائدة ليس مؤكدا» (١٢٩).

وقد أكد كينز أن سعر الفائدة يعوق الاستثمار: « فبينما نجد سعر الفائدة يعتمد على خصائص نفسية لا تتغير فتبقى ثابتة، بينما طبيعة التقلبات الواسعة التي تحدد جدول الكفاية الحدية لرأس المال، لا تحدد سعر الفائدة وإنما تقرر المعدل الذي يسمح به سعر الفائدة -قل أو أكثر- لرأس المال الحقيقي أن ينمو» (١٣٠).

وتحدثت كثير من النظريات الاقتصادية عن ارتباط الازمات بالائتمان المصرفي الذي يسعى للحصول على الربا. وعلى حد قول هايك : « ليس هناك من يبحث عن سياسة أخرى غير هذه السياسة التي تسبب الازمات الدورية. والحقيقة أن علاج الدورة فوق متناول قدرتهم، لأنها لا تحدث نتيجة السياسات وإنما من طبيعة منظمة الائتمان الحديث» (١٣١).

وقد تجمعت الأدلة لدى اقتصاديين غربيين - انزلروكونراد وجونسون - أن رأس المال الحالي قد أسيئ تخصيصه، وربما إلى حد كبير، بين القطاعات الاقتصادية (١٣٢).

وقد أدى سعر الفائدة، إلى سوء توزيع الدخل، بين قطاعات المجتمع في الدول المتقدمة بسبب علاقات الدين بالدين، كذلك بين العالم المتقدم والعالم الثالث الذي تثقله الديون، وهكذا تفرخ مظالمه أحقادا وحروبا لا تنتهي. ونرى هذه المظاهر في تقارير البنك الدولي (١٣٣).

وصدق رسول الله ﷺ : « ما أحد أكثر من الربا إلا كان عاقبة أمره إلى قلة» (١٣٤).

## القمار

يقول الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ

لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ ﴿٩٠﴾ [المائدة: ٩٠].

وقال رسول الله ﷺ: « من قال لصاحبه: تعالي أقامرك فليصدق » (١٣٥).

« عرف البقاعى القمار فى تفسيره، الذى لا يزال مخطوطا، فقال القمار كل مراهنه على غرر محض. وفى هذا التعريف القصير ذكر لثلاثة الفاظ: القمار المراهنة، الغرر، وكلها تكاد تكون مترادفة على معنى واحد. فلعل هذا التعريف يكون من باب تعريف الشئ بنفسه، أو بمرادفه. غير أن فيه لفظا يحسن تأمله وهو «محض». فكان الغرر إذا لم يكن محضا ربما جاز واعتبر مغتفرا، إذ الغرر عند العلماء غرران يسير مغفور حلال، وكثير حرام. فغرر محض أى مجرد مخاطرة عارية عن النفع. فكان لغرض المخاطرة أو نفعها تأثيرا شرعيا فى الحكم عليها بأنها حلال أو حرام » (١٣٦).

يقول ابن القيم: « الغرر تردد بين الوجود والعدم، فنهى عن بيعه لأنه من جنس القمار الذى هو الميسر » (١٣٧).

وفى البورصات يصور عالم غربى مدى العبث فيها بقوله:

« يتم التعامل من جانب عدد صغير من الناس، ليس لهم شأن عادة بالاستثمار، بل إن مهمتهم هى المقامرة، واهتمامهم مركز فى سوق سريعة التقلب سريعة التغير، حيث إن اللعب بطريقة صائبة يمكن المرء من كسب النقود سواء ارتفعت الأسعار أم انخفضت، وكما ذكر أحد مسؤولى مجلس تجارة شيكاغو لمديرى الشركات الزراعية عام ١٩٧٥: إن الاستقرار أيها السادة هو الشئ الوحيد الذى لا نستطيع التعامل معه » (١٣٨).

وتجرى العمليات فى البورصة دون إحضار السلع أو المستندات موضع الصفقات، والتعامل غالبا على كسب فروق الأسعار، فالبائع لا يسلم ما باعه والمشتري لا يسلم ما اشتراه، كما أن الثمن فى العقود الآجلة لا يدفع فى مجلس العقد. وإنما يؤجل دفع الثمن إلى موعد التصفية. بينما أن الثمن فى بيع السلم يجب أن يدفع فى مجلس العقد، كما أن السلعة تباع وهى فى ذمة البائع الأول قبل أن يحوزها المشتري الأول، ولا يجوز بيع المبيع فى عقد السلم قبل قبضه.

« وليست العقود الآجلة فى السوق المالية (البورصة) من قبيل بيع السلم الجائز فى الشريعة الاسلامية، وذلك للفرق بينهما من وجهين:

(١) فى السوق المالية (البورصة) لا يدفع الثمن فى العقود الآجلة فى مجلس العقد، وإنما

يؤجل دفع الثمن إلى موعد التصفية، بينما أن الثمن في بيع السلم يجب أن يدفع في مجلس العقد .

( ب ) في السوق المالية ( البورصة ) تباع السلعة المتعاقد عليها وهي في ذمة البائع الأول، وقبل أن يحوزها المشتري الأول، عدة بيوعات، وليس الغرض من ذلك إلا قبض أو دفع الاسعار بين البائعين والمشتريين غير الفعليين، مخاطرة منهم على الكسب أو الربح، كالمقامرة سواء بسواء، بينما لا يجوز بيع المبيع في عقد السلم قبل قبضه .

وبناء على ما تقدم يرى المجمع الفقهي الاسلامي أنه يجب على المسئولين في البلاد الإسلامية ألا يتركوا اسواق البورصة في بلادهم حرة تتعامل كيف تشاء في عقود وصفقات، سواء أكانت جائزة أو محرمة. وأن لا يتركوا للمتلاعبين بالاسعار فيها أن يفعلوا ما يشاؤون. بل يوجبون فيها مراعاة الطرق المشروعة في الصفقات التي تعقد فيها، ويمنعون العقود غير الجائزة شرعا ليحولوا دون التلاعب الذي يجر إلى الكوارث المالية .

ويخرب الاقتصاد العام، ويلحق النكبات بالكثيرين. لان الخير كل الخير في التزام طريق الشرعية الاسلامية في كل شئ، يقول تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَيْنَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكَمْ وَأَصَابَكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (١٥٢) ﴾ [ الانعام : ١٥٢ ] .

يقول رسول الله ﷺ :

« لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مال م يضمن ولا بيع ماليس عندك » (١٣٩) .

## الرشوة

يقول الله تعالى :

﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (١٨٨) ﴾ [ البقرة : ١٨٨ ] .

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

« لعن الله الراشي والمرتشي في الحكم » (١٤٠) .

الرشوة لغة: رشاه أعطاه (١٤١) وراشاه حابه وصانعه، والرشوة الوصلة إلى الحاجة

بالمصانعة، وأصله من الرشء الذى يتوصل به إلى الماء (١٤٢).

والرشوة اصطلاحاً: كل مال دفع لبيتاع به من ذى جاه عوناً على ما لا يجوز (١٤٣).

كل ما يعطى لإبطال حق أو لإحقاق باطل (١٤٤).

يقول الرازى: «والتقدير: ولا تاكلوا أموالكم بينكم بالباطل، ولا تدلوا بها إلى الحكام، أى لا ترشوها إليهم لتاكلوا طائفة من أموال الناس بالباطل، وفى تشبيه الرشوة بالإدلاء وجهان:-

١- أن الرشوة رشء الحاجة، فكما أن الدلو المملوء من الماء يصل من البعيد إلى القريب بواسطة الرشء، فالمقصود البعيد يصير قريباً بسبب الرشوة.

٢- أن الحاكم بسبب أخذ الرشوة يمضى فى ذلك الحكم من غير تثبيت كمضى الدلو فى الإرسال» (١٤٥).

يقول ابن عاشور: «فالرشوة حرمها الله تعالى بنص هاته الآية. لأنها إن كانت للقضاء بالجور فهى لاكل مال بالباطل وليست هى أكل مال بالباطل، فذلك عطف على النهى الأول، لأن الحاكم موكل المال لا أكل، وإن كانت للقضاء بالحق فهى أكل مال بالباطل، لأن القضاء بالحق واجب، ومثلها كل مال يأخذه الحاكم على القضاء من الخصوم، إلا إذا لم يجعل له شىء من بيت المال، ولم يكن له مال فقد أباحوا له أخذ شىء معين على القضاء سواء فيه كلا الخصمين. ودلالة هذه الآية أن قضاء القاضى لا يؤثر فى تغيير حرمة أكل المال من قوله ﴿وتدلوا بها إلى الحكام لتاكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم﴾ فجعل المال الذى يأكله أحد بواسطة الحكم إثماً، وهو صريح فى أن القضاء لا يحل حراماً ولا ينفذ ظاهراً، وهذا مما لا شبهة فيه» (١٤٦).

و «أصل الفساد ولاية الخطط السلطانية والمناصب الدينية بالرشوة، كالوزارة والقضاء ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة وسائر الأعمال، بحيث لا يمكن التوصل إلى شىء منها إلا بالمال الجزيل، فتعطى لاجل ذلك كل جاهل ومفسد وظالم وباغ... ولا يبالى بما أخذ، ولا عليه بما يتلفه فى مقابلة ذلك من النفس» (١٤٧).

«فالراشى المعطى والمرتشى الآخذ.. يلحقهما العقوبة معا إذا استويا فى القصد والإرادة، فرشى المعطى لينال به باطلا ويتوصل به إلى ظلم» (١٤٨).

«أما إذ قصد دفع الظلم عن نفسه أو تحصيل منفعة لنفسه من غير أن يلتحق الضرر  
بغيره فلا بأس به» (١٤٩).

«فالهدايا ثلاثة: حلال من الجانيين للتودد. وحرام منهما وهو الإهداء للإعانة على  
الظلم، وحرام من جانب وهو الإهداء لكشف الظلم فهو حرام على الآخذ حلال  
للمعطي» (١٥٠).

## الهبث الثالث

### عدالة توزيع الدخل

إن مشكلة العالم اليوم التي يدور حولها الصراع الفكرى والخلاف المذهبى تتركز حول عدالة التوزيع . فكيف يمكن إيجاد التوازن بين نمو المجتمع وتحقيق عدالة التوزيع فى نفس الوقت ؟

إن مؤشر الدخل القومى المتوسط ومعدل النمو لم يعودا صالحين للحكم على المجتمع، لان ذلك لايعنى أن ثمار الدخل الاهلى قد تم توزيعها بين الجماعات بعدالة .

وأصبحت مسألة الربط بين النمو والتوزيع فى النظرية الاقتصادية بصورة عضوية من المباحث الهامة . فالمجتمعات العالمية قد انقسمت بشكل حاد بين وجهتى نظر لا تتقابلان، فوجهة نظرالعالم الحرلا تهتم بقضية التوزيع إلا ما يقال للاستهلاك المحلى، ولقد بنى نظامه على إباحة الربا والاحتكار باسم إباحة المنافسة، وأصبح مفهوم التوازن والصالح العام مرتبطا بتحقيق صالح الفرد .

وانتهت ممارسة الحرام فى المعاملات بأن أصبح المال دولة بين الاغنياء وصار الربح احتكاراً والإيراد ربويًا، والعامل مهضوما أجره، فاختلف هيكل الإنتاج وهيكل التوزيع وعصفت بهذه المجتمعات الازمات العاتية وهددت بالصراعات الطاحنة .

أما وجهة نظر العالم الاشتراكى فقد حرمت دخول رأس المال كلها وصادرته بحجة الا دخل حق سوى الأجر، وهنا قضت على ماهو ظالم كالربا ولكن تعسفت فألفت ماهو فطرى كالربح والإيجار والملكية والميراث . وهنا فقد المجتمع حوافز التنمية فحل الفقر وضعف الإنتاج واستخدم القسر والإرهاب لإدارة عجلة الاقتصاد، ففقدت الحياة معناها . ولم تصلح النظرية، فعاد الربا يعلن عنه فى شوارع موسكو اقتراضا للدولة .

وهكذا اخذت تعصف بالبشرية فلسفات تشقى الناس وتحول حياتهم إلى المعيشة الضنك .

والحقيقة أن الإنتاج انعكاس للطالب الفعال «الشراء»، والطلب الفعال تعبير عن هيكل توزيع الدخل القومى بين الناس، وكلما كان هيكل التوزيع مختلا كلما اختلف الطلب،

واختل الإنتاج بالتالى، وبهذا فإن قضية الكسب وقضية توزيعه تعتبر غاية فى الأهمية فى دراسة التوازن الاجتماعى، ومن هنا حين يوصف هيكل السعر بأنه غير فعال وتسوده الاختلالات، فإن ذلك معناه أنه عاجز عن أن يحقق التلاؤم بين أهداف الإنتاج المعادلة وهيكل الإنتاج، لفساد نظام توزيع الدخل.

فليس لنا أن نناقش كفاءة الجهاز الاقتصادى من زاوية كفاءة استخدام الموارد فحسب، كما تفعل دوائر النظرية الاقتصادية. لأن ذلك نتاج شرائع الرأسمالية الخاطئة وفلسفتها فى الحياة الضالة، وتعتبر لذلك قضية عدالة التوزيع قضية سياسية وفنية وأخلاقية وليست اقتصادية فى الدرجة الأولى.

فحينما يكون فى الرأسمالية الاستغلال الاحتكارى والدخل الربوى، ينزف الدخل من فئات إلى أخرى، ويزداد الفقراء عدداً، ويقلون دخلاً، ويقبل الأغنياء عدداً ويزيدون دخلاً. وهنا بمعجز الفقراء عن طلب حتى الضروريات، ويتفنن المترفون الأغنياء فى الكماليات، فيتحول الإنتاج من الضروريات إلى الكماليات، وهنا تنتشر المظالم الاجتماعية، ويسوء حال الفقراء، ويطغى الأغنياء. وهذه هى الصلة العضوية بين توزيع الموارد ونوع الإنتاج وتوزيع الدخل.

وللحق فقد كان هناك بعض اللمسات للمعادلة فى كتابات بنثام فى تحبيدها لإعادة توزيع الدخل من منطلق زيادة المنفعة كلية للمجتمع، حيث إن زيادة منفعة الفقر ستكون أكثر من نقص منفعة الغنى، وهناك دراسات لمارشال عن الرفاهية تحبذ عدالة توزيع الدخل، ولقد كانت هناك دراسات لمارشال عن الرفاهية تقول إن زيادة الإنتاج التى تزيد الإشباع ترتبط جذرياً بالتوزيع وعدالته<sup>(١٥١)</sup>. واستبدل كينز بالمنفعة الطلب الفعال، ورأى أن توزيع الدخل سيزيد الميل الحدى للاستهلاك للفقراء ولن يقلل من المعدل العالى للأغنياء، مما يزيد الطلب الفعال.

ولكن هذه الملاحظات تاهت فى زحمة الدراسات النظرية عن الأسعار وتوازن السوق، وقصر السلوك الاستهلاكى على فرد أو أسرة لها ميزانية لندرس كيف نحقق أكبر إشباع عن طريق منحنيات السواء، وكان مركز الدراسة هو الدفاع عن حرية المالك فى كسب دخله وإنفاق ماله، دون نظر لصالح عام أو توازن اجتماعى.

وكل هذه الدراسات تنطلق من غايات نفعية وليس لها جذور من قيم الرحمة والمواسة، التى لم تجد لها جذوراً فى الغرب العلمانى، ودارت لذلك مع متطلبات السياسة المالية التى

تسمى للخروج من الأزمات، ولم تنطلق في الأصل من رعاية الفقير والمحتاج.

ولما جاء الاقتصاد النقدي الحديث كان البحث يدور حول عدم الاستقرار، وكيف تعالج الأزمات باستخدام ظاهرة الطلب الفعال، مما أوجد البلبلة لدى الدارسين، حتى في الدراسات الفنية، بالتخبط بين التوازن في ظل العمالة الكاملة لمارشال، وعدم الاستقرار الواضح في الفكر الكينزي، مبتعدين عن جوهر المشكلة في عدالة التوزيع ونظافة الدخل، فأفرغوا جهدهم في مزيد من الدراسة التطبيقية عن التخطيط أو ازدحام المدن أو الغوص في الدراسات الرياضية وتمادجها، دون الالتفات إلى جوهر القضية المثلة في هيكل التوزيع، بل قد استغلت هذه الدراسات لتحقيق مزيد من الاستغلال والتفاوت والمظالم.

إن هؤلاء القوم ذكروا ورددوا أن علة الاقتصاد الرأسمالي هي في الحقيقة لتعاطيه الربا وممارسته الاحتكار، وأن كل العلاقات البعيدة عن استئصال هذين السرطانين سطحية لاتصل إلى علاج جذري.

إن أزمة هذه المجتمعات في الحقيقة إنما نتجت عن ممارستها الحرام، فملكياتها غير نظيفة من استغلال إلى احتكار، ودخول ظالمة من ربا إلى قمار.

والحال كذلك في الاشتراكية، فقد اعترفوا بخطأ الاشتراكية حين صادرت الملكيات ومنعت الميراث، دون أن تفرق بين الملكية النظيفة والملكية المستغلة، فاهدرت كرامة الإنسان وحولته إلى عبد مملوك للحزب، لا يقدر على شيء، وهو كلٌّ على الدولة في طعامه ولباسه. ولهذا أينما وجهته لا يأتي بخير.

وقضت بالتالي على دوافع الإنتاج من ربح وتمييز، واستبدلت بها سوط الإرهاب والقمع، فما كانت النتيجة إلا سوء إنتاج كمي وكيفي، ولا يشفع له زيف التفوق العسكري.

## إعادة التوزيع إسلامياً:

والسياسة الاقتصادية الإسلامية تحقق توازن هيكل توزيع الثروات، أو ما يسمى بالتوزيع الشخصي، وذلك في ظروفه العادية، بتطبيق قواعد الإسلام الأساسية.

إنه لا قيمة للتفاوت مطلقاً، إن لم يمتلك الفرد نتاج عمله، لأنه ماذا يفعل بالدخل الزائد عن استهلاكه إن لم يملكه فيحوّله إلى عمل مخزون كراس مال، إن من حق الإنسان أن يملك الشيء الذي بذل فيه عمله، واختلط به عرقه، لأنه استخلصه بجهوده الفردية من

خيرات الله فى الطبيعة وتسخيرها .

والملكية لا تحقق الغرض منها إن لم يتمكن الإنسان من توريثها لابنائه، الذين يحملون اسمه، ويعتبرهم امتداداً له، فيشيعون فيه غريزة الخلود الكامنة .

ولما كانت الملكية عملاً مدخراً فإنه إن اكتنز يضر بالمجتمع ضرراً بالغاً، كما يكتنز الإنسان عمله الحر، ولا يساهم به مع الآخرين فى تسخير الكون، ولن يقدم الفرد عمله المخزون إلى المجتمع ليساهم فى التنمية والرفاهية إلا إذا حصل على عائد عليه، تماماً كما أنه لا يقدم عمله إلا إذا حصل على عائد عليه .

لهذا ارتبط الربح بالملكية، والتوريث بالتفاضل فى الدرجات، وكان هذا هو الطريق الفطرى السليم لتسخير الحياة ونمو التنافس على العمران .

وصدق الله العظيم : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ (٣١) أَهَمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مِثْقَاتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ (٣٢) وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجٍ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (٣٣) وَلِيُوتِيَهُمْ أَبْوَابًا وَسُرُورًا عَلَيْهَا يُتَكَبَّرُونَ (٣٤) وَزُخْرَفًا وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِنْدَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ (٣٥) ﴾ [الزخرف : ٣١ : ٣٥] .

والدرجات بوصف الآية ليست وفقاً على احد بعينه، او مغلقة تتوارث من فرد لآخر، وإنما مفتوحة للكفايات، بدليل أن اول سياق الآية جدال الكفار بان الرسالة لا بد ان تكون لرجل من القريتين عظيم .

واتخاذ البعض للبعض سخرياً معناه تقسيم العمل بين الناس على أساس التخصص، وتبادل المنافع، يقول البيضاوى فى تفسيره لهذه الكلمة : ( اى يستعمل بعضكم بعضاً فى حوائجهم، فيحصل بينهم تآلف ونظام، ينتظم بذلك نظام العمل، لا لكمال فى الموسع ولا لنقص فى المقتر) (١٥٢) .

وفى الظروف الاستثنائية يتدخل الشرع لحماية الفقراء من الحاجة وحماية الأغنياء من الطغيان .

ففى الآية الكريمة يقول تعالى ﴿ كَمْ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ [الحشر : ٧] ، نزلت فى غزوة بنى النضير، والمال الذى ورد للقسمه وخص به الفقراء مال أفاءه الله وأحلّه،

حين ظهر رسول الله ﷺ على بنى النضير.

عن الزهري قال: « كانت أموال بنى النضير مما آفاه الله على رسوله ولم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، فكانت لرسول الله ﷺ خالصة، فقسمها رسول الله ﷺ بين المهاجرين، ولم يعط أحدا من الأنصار منها شيئا، إلا رجلين كانا فقيرين» (١٥٣).

هذا الفهم لمقاصد التشريع الإسلامى هو الذى أمله على سيدنا عمر كما بينا سابقا تصرفه فى أرض الفتح. فالمفروض أن يقسم الأراضى المفتوحة على المسلمين لتنفيذ قول الله تعالى: ﴿واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة.. الآية﴾ (١٥٤). فياخذ هو الخمس الذى لله، ويقسم عليهم الأربعة الأخماس وهذا ما فعله رسول الله ﷺ حين فتح أرض خيبر، فآخذ خمسها وقسم الباقي على المسلمين.

ولكن عمر رضى الله عنه نظر فوجد ذلك يبلغ ملايين الأفدنة، فإذا قسمه بين الوف معدودة تضخمت الملكية فى أيدي أفراد قلائل، ولم يجد من بعدهم شيئا. فابى عمر تقسيم الأرض، واعترض فريق من الصحابة، لأنه تصور أن عمر يريد تعطيل نص قرآنى، وقال له عبدالرحمن بن عوف: كيف تمنع عنهم ما آفاه الله عليهم بأسيا فهم؟ فيقول عمر: كيف بمن يأتى بعد ذلك من المسلمين فيجدون الأرض قد افتتحت وورثت عن الآباء وحيزت؟. ما هذا برأى. ويقول ردا على آخر: والله لا ينفع بعدى بلد فيكون فيه كبير نيل، عسى أن يكون كلا من المسلمين. «أى أنه كان ينظر إلى ما قد يفتح من البلاد قليلة الثراء فتكون كلا على المسلمين».

ويقول تريدون أن يأتى آخر الناس ليس لهم شيء. ويقول لمن يحتج عليه بعمل رسول الله ﷺ فى قسمة خيبر: لولا آخر الناس - أى لولا من يدخلون الإسلام فى المستقبل - ما فتحت قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله ﷺ خيبر.

وأبقى الأرض فى يد أهلها وأخذ منها خراجا للمسلمين كافة وأجيالهم القادمة. وكان ذلك طاعة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾ [الحشر: ١٠] (١٥٥).

وعن عبدالله بن أبى بكر قال: جاء بلال بن الحارث المازنى إلى رسول الله ﷺ فاستقطعه أرضا فاقطعها له طويلة عريضة. فلما ولى عمر قال له يا بلال إنك استقطعت رسول الله ﷺ أرضا طويلة عريضة فقطعها لك، وإن رسول الله ﷺ لم يكن يمنع شيئا يسأله وانت لا تطبق ما فى يدك فقال: أجل فقال: فانظر ما قويت عليه منها فامسكه وما لم

تطلق ولم تقو عليه فادفع إلينا نفسك بين المسلمين، فقال: لا أفعل والله شيئا أقطعينه رسول الله ﷺ، فقال عمر: والله لتفعلته، فأخذ ما عجز عن عمارته فقسمه بين المسلمين (١٥٦).

وعندما تعرضت المدينة لظرف طارىء بقدم جماعة محتاجة إليها، نهى رسول الله ﷺ عن ادخار لحوم الأضاحى، ولما غادرت هذه الجماعة المدينة، أباح رسول الله ﷺ ادخارها. وقال فيما أخرجه مالك ومسلم وأبو داود وغيرهم عن عائشة رضى الله عنها: «إنما نهيتكم من أجل الدافة التى دفت فكلوا وادخروا وتصدقوا» (١٥٧).

وقال ﷺ: «إن الأشعريين إذا أرملوا فى الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم فى ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم فى إناء واحد بالسوية، فهم منى وأنا منهم» (١٥٨).

وبين المناوى فى فيض القدير: «إن السلطان فى المسغبة يفرق الفقراء على أهل السعة بقدر مالا يحيق بهم» (١٥٩).

والمقاصد التى يحققها الإسلام بذلك:

١- الخوف من طغيان المال على مصالح الجماعة وعلى أقوات الناس مما يؤدى إلى طغيان أصحاب الاموال. وفى هذا يقول الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ۚ (٦) أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَىٰ (٧)﴾ [العلق: ٦، ٧]. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]. وقوله تعالى ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأَنْفٌ نُّظَىٰ (١٥) نَزَّاعَةٌ لِّلشُّوَىٰ (١٦) تَدْعُو مِنۢ مُّخْتَلِفٍ أَدْبُرٍ وَمُتَوَلَّىٰ (١٧) وَجَمَعَ فَأَوْعَىٰ (١٨) إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (٢١) إِلَّا الْمُصَلِّينَ (٢٢) الَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ (٢٣) وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ (٢٤) لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (٢٥)﴾ [المعارج: ١٥ : ٢٥].

٢- الترف الذى يتبع زيادة الغنى مما يؤدى إلى الانحلال. وصدق الله العظيم: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَا تَمِيرًا (٦٦)﴾ [الإسراء: ١٦]. وما انقضت حضارة وانهارت إلا وكان الترف أحد الأسباب الرئيسية فى تقويضها، ولهذا يحرم الإسلام التختم بالذهب ولبس الحرير منعا للترف.

٣- نزع الاحقاد وسيادة التراحم بين فئات المجتمع.

ولهذا وجدنا عمر رضى الله عنه يقول: ( لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت من فضول أموال الأغنياء فقسمتها على فقراء المهاجرين ) (١٦٠). لأنه خشى على الأغنياء الترف والبطر وخشى على الفقراء الحسد والفتنة، ولم يكن هناك حاجة ماسة إلى هذا، فقد فرض للجميع من بيت المال حتى الأغنياء، ولم يقل ذلك إلا للخوف من دولة الأموال بين الأغنياء.

روى عن رسول الله ﷺ قوله: « يا ابن آدم إنك إن تبذل الفضل خير لك وإن تمسكه شر لك » (١٦١).

والفضل ما زاد عن الغنى، والكفاف ما كف عن الحاجة ولا يزيد عن قدرها ولكن بشرط أن يترك ورثته أغنياء لا يتكفون الناس.

يقول رسول الله ﷺ فيما يرويه سعد بن أبي وقاص قال: عাদنى رسول الله ﷺ فى عام حجة الوداع من وجع أشرفت فيه على الموت فقلت: يا رسول الله قد بلغنى من الوجع، وأنا ذو مال، ولا يرثنى إلا ابنة أفا تصدق بثلثى مالى؟ قال: لا، فقلت الشطر؟ قال: لا، فقلت الثلث؟ قال: الثلث والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكفون الناس (١٦٢). وروى عن أبى هريرة عن النبى ﷺ قال: خير الصدقة عن ظهر غنى واليد العليا خير من اليد السفلى وابدأ بمن تعول (١٦٣).

وأجزاء النظام الإسلامى تحمل آليا مسألة التفاوت بين الدخول ولا تسمح بوجود المال دولة بين الأغنياء وبهذا يكون الأمر باخذ العفو، وتحديد أهل الحل والعقد لحد الغنى الذى يمنع الطغيان ولا يمنع أو يحد قوة التنافس والعمل، معمولا به فى نطاق ضيق لما يلي:

١ - دعوة الإنفاق والبذل على مستوى الأمة التى يحض عليها الإسلام تعد أكبر عامل ذاتى لإعادة التوزيع، ومن هذه الوسائل الوقف، والكفارات، والوصية، والنفقات الواجبة للأقارب، وصدقة التطوع، مما يرفع عن كاهل الدولة عبئا كبيرا فى توفير الموارد الضرورية للرعاية الاجتماعية.

٢ - تحريم الإسلام لدخول الربا والاحتكار والغرر وأكل المال بالباطل والسرقة. كذلك حرم استغلال النفوذ للحصول على المال وأجاز مصادرة الأموال التى تأتى عن هذا الطريق، واستيلاء بيت المال عليها لإنفاقها فى المصالح العامة. وحديث الهدية التى أخذها عامل رسول الله ﷺ وتأنيب الرسول ﷺ له معروف، حيث قال: « ما بال عامل أبعثه

فيقول: هذا لكم وهذا أهدي لى، أفلا تعد في بيت أبيه أو في بيت أمه، حتى ينظر أيهدى إليه أم لا؟ (١٦٤).

٣ - المشاركة في توزيع نتيجة الأعمال، مما يحقق التوازن، بينما الربا يؤدي إفقار المقرض لحساب المقرض.

٤ - حصول العامل على المشاركة في الربح أحيانا في شركات المضاربة سيؤدي إلى زيادة دخله ووقف استغلاله وقلة التفاوت بين أصحاب رأس المال والعمل، هذه الطريقة تضمن للعامل الحصول على دخل متجاوب مع حركة الأسعار، فالملاحظ أن ثبات الأجور مع ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح صاحب العمل والخفض المستمر لمستوى معيشة العامل لارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع نفقات المعيشة. والعقد الحر المحدد بين العامل وصاحب العمل وانتفاء التضخم يوقف هذا.

٥ - الميراث وسيلة لتفتيت الثروات الكبيرة باستمرار بين الأبناء وبطريقة إجبارية لا يستطيع إنسان أن يتجنبها، ويمنع تركيز توريث ثروته لفرد واحد من أبناء أسرته. وهذه الطريقة تؤدي إلى إعادة التوزيع المستمر بين الأفراد والثروات والدخل فيمنع بقاء المال دولة بين الأغنياء.

٦ - وأخيرا فإن الطريقة الأولى والأهم لإعادة توزيع الدخل في الإسلام هي الزكاة، فإن ولي الأمر يأخذ  $\frac{1}{4}$  من رأس مال الأغنياء كل عام لإعطائه للفقراء لسد حاجتهم. ومن الممكن أن تأخذ الدولة أكثر من هذا بنص الشارع لكفالة حد الحاجة لكل فرد من أفراد المجتمع الاستثنائية حين لا تكفى الزكاة الفقراء.

ولقد رأينا في النصوص وضوح حكمة إعادة التوزيع كفرض من أغرض الزكاة، يقول رسول الله ﷺ عن الزكاة: «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» (١٦٥).

يقول النووي مبينا أن الفقراء يصيرون شركاء لرب المال: إن الزكاة «تتعلق بالعين تعلق الشركة» (١٦٦).

وبهذا يتحقق العدل والكفاية وتقوم خير أمة أخرجت للناس... ويمكن توضيح قاعدة عدالة التوزيع بشكل مبسط فيما يلي:

إفراط اشتراكي  
مصادرة الغنى

القسط

تفريط رأسمالي  
ضبياع الفقير

في الظروف العادية



حد أدنى مبنى على الحق

حد أعلى مبنى على العدل



أدواته: (الواجب والمندوب)

أدواته: (الحرام والمكروه)



تحريم الربا والاحتكار والغرر وكل ضرور أكل المال بالباطل: النفقة، الكفارات، والوصية،  
والوقف، والصدقة، والزكاة.

في الظروف استثنائية



حاجات ملحة

التفاوت الكبير



التبرعات - التوظيف - السياسات المالية

التوظيف - السياسات المالية

- (١) Stonier, A. W. & Hague, D.C. Economic Theory, P. 210 Longman 1957.
- (٢) جورج. ن. هالم: النظم الاقتصادية المقارنة - ترجمة أحمد رضوان ص ٣٨-٣٩. مكتبة الانجلو المصرية سنة ١٩٨١م.
- (٣) المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني ص ١٩٤ - دار المعرفة.
- (٤) التفسير الكبير - الرازي ٢ - ٣٩٤. مرجع سابق - راجع الفرق بين الرزق والمال أو بمصطلح العصر الدخل والثروة في مبحث المال موضوع رأس المال.
- (٥) رواه البخاري ج ٢ ص ١٩ - مكتبة الشعب.
- (٦) التفسير الكبير، الرازي ٢٤-٤٢٤. مرجع سابق.
- (٧) لسان العرب، ابن منظور، ج ١٠ ص ١١٥ - دار صادر.
- (٨) شرح المقاصد - مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ج ٤ ص ٣١٩، مكتبة الكليات الأزهرية.
- (٩) محمد بن الحسن الشيباني، الاكتساب في الرزق المستطاب، ص ٢٩ - دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ.
- (١٠) الحسين السياغى، الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ص ٢٠٧، ٢٠٨ - مطبعة السعادة ١٣٧٤هـ.
- (١١) لسان العرب، ابن منظور، ج ١٠ ص ١١٥، دار صادر - بيروت.
- (١٢) صحيح سنن ابن ماجه، الألباني ج ٢ ص ٥.
- (١٣) فيض القدير، المناوي، ج ٢ ص ٢٩٠. دار الفكر ١٣٩٢هـ شرح الجامع الصغير.
- (١٤) نبيه غطاس، معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الأعمال. ص ٤٨١، ٥٦٩ لبنان ١٩٨٢.
- (١٥) W. G. Baumol, A.S. Blinder, op. cit, p. 616.
- (١٦) رأس المال، كارل ماركس، ج ٢ ص ١١٣، ١١٤. ترجمة: د. راشد البراوي، مكتبة النهضة المصرية سنة ١٩٦٥م.
- (١٧) مبادئ الاقتصاد التحليلي. د. اسماعيل هاشم. دار النهضة العربية سنة ١٩٧٨م.
- (١٨) لسان العرب ج ٥ ص ٦٥. مرجع سابق.
- (١٩) حاشية الباجوري، الشيخ إبراهيم الباجوري، ج ٢ ص ٢٧، ٢٨. الحلبي ١٣٤٧هـ.
- (٢٠) صحيح سنن ابن ماجه، تحقيق الألباني، ج ٢ ص ٦.
- (٢١) لسان العرب: مادة عطا. مرجع سابق.
- (٢٢) أخرجه أبو داود والترمذي، سلسلة الاحاديث الصحيحة، الألباني ج ٢ ص ٢٠٦ المكتب الاسلامي ١٩٨٥م.
- (٢٣) كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج ٤ ص ١٠٧٦، كلكتا - الهند ١٨٦٢م.

- (٢٤) المرخسى - المبسوط ج٤ ص ٤٧ .
- (٢٥) نفس المصدر ج٣ ص ١٨ .
- (٢٦) نفس المصدر ج٣ ص ١٨، ١٩ .
- (٢٧) البخارى، كتاب البيوع - باب كسب الرجل وعمله .
- (٢٨) المرخسى م المبسوط، ج٣ ص ١٠١٤-١٠١٥ .
- (٢٩) ابن زنجويه، الاموال ج٢ ص ٥١٦ مركز الملك فيصل ١٩٨٦م. والحديث حسن لاسناد عباد عن ابن عيينة عن هشام به .
- (٣٠) لسان العرب مادة صنع . مرجع سابق .
- (٣١) أحمد إبراهيم - المعاملات الشرعية المالية ص ١٤٧ . دار الانصار ١٤٠١هـ .
- (٣٢) النووى، روضة الطالبين، ج ٤ ص ٢٨ المكتب الإسلامى ١٤٠٥هـ .
- ابن قدامة، المغنى، ج ٤ ص ٣١٧ دار الكتاب العربى ١٤٠٦هـ .
- البهوتى، كشف القناع، ج ٣ ص ٢٩٠، ٢٩١ دار الفكر ١٤٠٣هـ .
- الباجى، المنتقى، ج ٤ ص ٢٩٧ دار الكتاب العربى ١٣٣٢هـ .
- كاسب البدران، عقد الاستصناع فى الفقه الإسلامى (دراسة مقارنة) ص ١٠٦ - ١٥٥ - دار الدعوة ١٩٨٠م .
- (٣٣) الكاسانى، بدائع الصنائع، ج ٥ ص ٢ . دار الكتب العلمية ١٤٠٦هـ .
- (٣٤) المصباح النير مادة جعل . المقرئ، نشر الحلبي .
- (٣٥) كشف القناع ج٣ مرجع سابق ص ٤١٧ وحاشية البجيرمى ج٣ ص ١٧٠ . المطبعة اليمنية ١٣٠٥هـ .
- (٣٦) صحيح سنن ابن ماجه ج٣ ص ٥ . مرجع سابق .
- (٣٧) المبسوط ج١١ ص ١٧ .
- (٣٨) الموسوعة الفقهية، وزارة أوقاف الكويت، ج ١٥ ص ٢٠٨ - ٢١٠، ١٤٠٩هـ .
- (٣٩) الكاسانى بدائع الصنائع، ج ٤ ص ١٧٣ .
- (٤٠) حاشية الباجورى ج ٢ ص ٢٩ .
- (٤١) حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٧٠ .
- (٤٢) الموسوعة الفقهية ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٤ .
- (٤٣) المدونة ج ١١ ص ١٣٣ - دار صادر بيروت .
- (٤٤) د. حسين حامد حسان، نظرية المصلحة فى الفقه الإسلامى ص ١٣٢ مكتبة التبنى ١٩٨١م .
- (٤٥) المجموع للنووى . ج ٦ ص ١٩٤ . المطبعة السلفية . بدون .
- (٤٦) الفروق - القرافى ج ٣ ص ٣ - دار المعرفة .
- (٤٧) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير للدردير . ص ٤٩٤ ج ١ . مطبعة الحلبي .
- (٤٨) المجموع . شرح المهذب للنووى . ج ٦ ص ١٩٠، ١٩١ . المطبعة السلفية، بدون .
- (٤٩) نفس المصدر، ج ٦ ص ١٩٢ .
- (٥٠) مجمع الفقه الإسلامى فى دورته الثالثة . المنعقد فى عمان من ٨-١٣ صفر سنة ١٤٠٧هـ .

- (٥١) صحيح سنن أبي داود، ج٢ ص ٦٥٦، الألباني .
- (٥٢) بدائع الصنائع، ج٤ ص ١٨٩-١٩٤ دار الكتب، بيروت ١٤٠٦ هـ .
- (٥٣) رواه البخاري، تفسير القرطبي، ج٦ ص ١٨٤ .
- (٥٤) نيل الأوطار، الشوكاني، ج٦ ص ٢٤ .
- (٥٥) رواه مسلم، ج٥ ص ٥٠ . مكتبة الجمهورية العربية .
- (٥٦) الموسوعة الفقهية ج١ ص ٢٦٠ .
- (٥٧) نفس المصدر ص ٢٥٤ .
- (٥٨) المبسوط ج ١٥ ص ٧٤، ٧٥ .
- (٥٩) شرح الدرر ٢ / ٣٠٠، رد المحتار ٧ / ٥ وما بعدها، المذهب ١ / ٤٠١، كشف القناع ٤ / ١٦، عن الموسوعة الفقهية ج ١ ص ٢٨٦ .
- (٦٠) الفتاوى الندية ٤ / ٤٤٣، كشف القناع ٤ / ١٦، نهاية المحتاج ٥ / ٢٦٤ - ٢٦٥، حاشية المدسوقي ٤ / ٤٧، شرح الخرشى ٧ / ٤٧، الشرح الصغير ٤ / ٦٣، عن الموسوعة الفقهية ج ١ ص ٢٨٧ .
- (٦١) نفس المصدر، نفس الصفحة .
- (٦٢) A.P.Neuveu, Fundamental of Managerial Finace. P. 252, South Western Co., 1989.
- (٦٣) د. محمد صلاح محمد الصاوي، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجهما الإسلام، ص ٧١٤، ٧١٨ دار الوفا ١٩٩٠ م .
- (٦٤) د. حسين حامد حسان، المسؤولية عن أعمال الصيانة في إجارة المعدات . ص ٣٠-٣٢ البنك الإسلامي للتنمية بجدة، مخطوط سنة ١٩٨٨ .
- (٦٥) المعجم الوسيط، ج ١ ص ٣٨٦ إحياء التراث - قطر .
- (٦٦) Stonier&Hague, A Textbook of Ecanamic Theory. P. 310, Sth edit Longman Lnc, 1980.
- (٦٧) رواه البخاري ج٤ ص ٢٤، ومسلم ج٥ ص ٤٧ .
- (٦٨) الموسوعة الفقهية ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨ .
- (٦٩) المهمل، ابن حزم، ج٨ ص ٢١١، دار الفكر .
- (٧٠) ابن القيم، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، ص ٣٣١ مطبعة المدني .
- (٧١) الموسوعة الفقهية، ج١ ص ٢٨١-٢٨٢ .
- (٧٢) صحيح مسلم، ج٥، ص ٢٩ .
- (٧٣) قرارات مجمع الفقه الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٥ هـ ص ١٠٠-١٠٢ .
- (٧٤) ابن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج٢، ص ١٩٢، دار الفكر .
- (٧٥) ابن قدامة، المغني، ج٩ - دار الكتاب العربي ١٤٠٣ هـ .
- (٧٦) ابن تيمية، مختصر الفتاوى ص ٣٧٦ مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٨ هـ .
- (٧٧) الكاساني، بدائع الصنائع، ج٤ ص ١٩٧ دار الكتب العلمية ١٤٠٥ هـ .

- (٧٨) ابن عرفة، حاشية الدسوقي. ج ١ ص ٤٦١ دار الفكر ١٤٠٢ هـ
- (٧٩) رواه مسلم كتاب المساقاة.
- (٨٠) ك. بولدغ، التحليل الحدى ت. د. صلاح نامق، د. حسين عمر ص ٩ الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٤
- (٨١) بدائع الصنائع، الكاساني ج ٦ ص ٦١ دار الكتب العلمية ١٤٠٦ هـ. المغنى ابن قدامة ج ٥ ص ٤٠٣ دار الكتاب العربي والمخلى، ابن حزم ج ٨ ص ١٢٤.
- (٨٢) صحيح سنن الترمذى ج ٢ ص ١٨.
- J. M. Keynes. The General Theory Of Employment, Interest and Money, P. 375, Macmillan 1983.
- (٨٤) د. حسين عمر، نظرية القيمة ص ٥٧٥ دار الشروق ١٤٠٢ هـ.
- (٨٥) صحيح سنن ابن ماجه، الألباني، ج ٢ ص ٢٢.
- (٨٦) رواه أبو داود والترمذى وصححه الألباني، رواه الغليل جه ص ١٤٧
- (٨٧) رواه البخارى ج ٣ ص.
- (٨٨) بدائع الصنائع، ج ٢ ص ٧٩.
- (٨٩) ابن القيم، الطرق الحكمية ص ٢٥٨ مطبعة المدني.
- (٩٠) ابن قدامة، المغنى ج ٥ ص ٣٨.
- (٩١) السرخسى، المبسوط ج ٢٢ ص ١٩ دار المعرفة.
- (٩٢) نفس المصدر ج ٢٢ ص ٢٣.
- (٩٣) نفس المصدر ج ١٤ ص ٦.
- (٩٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ج ٣٠ ص ١٠٣-١٠٤.
- (٩٥) بداية المجتهد ونهاية المقتصد ج ١ ص ٢٣٠.
- (٩٦) ابن عابدين: الدر المختار جه ص ٢٧٢
- (٩٧) د. عمر شايرة، نحو نظام نقدى عادل ص ١٠٥-١٠٧.
- عن. ج. كرامز، الجغرافيا والتجارة ص ١٠٠-١٠٥ لندن، اكسفور يونيفرسى ١٩٥٢
- (٩٨) أخرجه الدار قطنى والبيهقى وقال: وإسناده صحيح وقال: الألباني مرسل ورجاله ثقات لولا عنعنة ابن جرير. إرواء الغليل ج ٣ ص ٢٥٩ المكتب الإسلامى سنة ١٤٠٥ هـ. وصححه الشافعى بعموم الأحاديث الصحيحة فى إيجاب الزكاة مطلقاً. المجموع، شرح النووى ج ٥ ص ٥١٨.
- (٩٩) الخزالى، إحياء علوم الدين، ج ٥ ص ٥٣ مطبعة الشعب، والحديث قال الألباني صحيح أخرجه مالك بن شهاب إرواء الغليل ج ٣ ص ٢٦٠. المكتب الإسلامى ١٤٠٥ هـ.
- (١٠٠) رواه البيهقى، قال الألباني صحيح، إرواء الغليل ج ٣ ص ٣٦٠.
- (١٠١) المعجم الوسيط، ج ٢ ص ٦٦٠ إحياء التراث بقطر.
- (١٠٢) ابن عرفة، حاشية الدسوقي. ج ١ ص ٤٦١
- (١٠٣) د. شوقى إسماعيل شحاته، مبادئ عامة فى التقويم المحاسبى فى الفكر الإسلامى، ص ١٠١ المسلم المعاصر العدد ٢٩ سنة ١٤٠٥ هـ

- (١٠٤) أبو عبيد الأموال، ص ٤٢٥، ٤٢٦ المكتبة التجارية الكبرى.
- (١٠٥) كشف القناع عن متن الإقناع، ج١ ص ١١٥ مكتبة الريان الحديثة.
- (١٠٦) المعجم الوسيط، ج ٢ ص ٧٠٤ إحياء التراث بقطر.
- (١٠٧) ابن عرفة، حاشية الدسوقي ج ١ ص ٤٦١.
- (١٠٨) د. شوقي اسماعيل شحاته، موقف الفكر الإسلامى من ظاهرة تغير قيمة النقود. المسلم المعاصر ص ٨٠-٨١ عدد ١٧ يناير ١٩٧٩.
- (١٠٩) د. جلال مطاوع ابراهيم. المحاسبة والتضخم، المؤتمر العلمى للمحاسبة والمراجعة - نقابة التجاريين يونيو ١٩٨٠ ص ٨-٢٣.
- (١١٠) صحيح سنن ابن ماجه، تحقيق الالبانى ج ٢ ص ٦٧ المكتب الإسلامى ٤٠٨ هـ.  
لمزيد من التفصيل راجع :
- يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدى ، المعهد العالمى للفكر الإسلامى سنة ١٩٩٤م.
- (١١١) تفسير القرطبي، ج ٣ ص ٢١٧٩، ٢١٨٠ دار الشعب.
- (١١٢) التحرير والتنوير، ابن عاشور، ج ٢ ص ١٨٧.
- (١١٣) الرازى، مفاتيح الغيب، ج ١١ ص ٢٦.
- (١١٤) التحرير والتنوير، ج ٢٠٢٦.
- (١١٥) القرطبي، الجامع لاحكام القرآن، ج ٢ ص ٧١٣ دار الشعب.
- (١١٦) ابن العربي، احكام القرآن ج ٢ ص ٦٩٦، ٦٩٧.
- (١١٧) رواه مسلم والنسائي، صحيح الجامع الصغير ج ١ ص ٤٦.
- (١١٨) مختار الصحاح، الرازى ص ٥٥٦.
- (١١٩) رد المحتار ج ٤ ص ١٧٦ وما بعدها - طبعة بولاق.
- (١٢٠) ابن رشد، بداية المجتهد، ج ٢ ص ٤١.
- (١٢١) سفر الخروج الفصل ٢٢ الفقرة ٣٤.
- (١٢٢) إنجيل لوقا . الفصل ٦ . فقرة ٣٤، ٣٥.
- (١٢٣) المعجم الوسيط ج ٢ ص ٣٠٧، دار إحياء التراث قطر، ١٤٠٦ هـ ومختار الصحاح ٣١٨ الطبعة الاميرية ١٣٩٥ هـ.
- (١٢٤) المغنى ج ٢ ص ٣٥٤.
- (١٤٥) المحلى ج ٩ ص ٢.
- (١٢٥) نيل الاوطار ج ٥ ص ٢٤٦.
- (١٢٦) رواه مسلم ج ٥ ص ٤٤.
- (١٢٧) احكام القرآن ج١ ص ٤٦٥.
- (١٢٨) أبو زهرة بحوث فى الربا ص ٦١ ، ٦٢ دار الفكر العربى .
- (١٢٩) تقرير لينك للتنمية الدولى، عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ ص ٤٣ ، مؤسسة الاهرام ١٩٩٠.
- (١٣٠) J.M.K eynes, The General Theory, P. 353.

- F. A. Voa Hayek Monetary Theory and Trade Cycle, P. 189 Routledge, (١٣١) London 1933.
- (١٣٢) د. عمر شابرا : نحو نظام نقدي عادل ص ١٤٤ ، ١٤٥ المعهد العالمي للفكر الاسلامي ١٩٩٠م.
- (١٣٣) تقرير عن التنمية البشرية ١٩٩٢ ص ٣٤ - ٣٨ ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٢ .
- (١٣٤) صحيح سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٣٨ الألباني .
- (١٣٥) رواه البخاري ج ٦ ص ١٧٦ .
- (١٣٦) د. رفيع المصري، الميسر والقمار ص ٣٠ دار القلم ١٩٩٣ .
- (١٣٧) إعلام الموقعين، إبن القيم، ج ١ ص ٣٥٨ .
- (١٣٨) فرانسيس مورلابيه، جوزيف كوليز، صناعة الجوع وخرافة الندرة ص ٢٣٧-٢٣٨ عالم المعرفة ١٤٠٣هـ .
- (١٣٩) سورة الأنعام آية ١٥٣ - مجمع الفقه الاسلامي، الدورة التاسعة ص ١٢٢-١٢٤ رابطة العالم الإسلامي سنة ١٤٠٥هـ .
- (١٤٠) رواه أبي داود والترمذي وصححه الألباني، إرواء الغليل ج ٥ ص ١٤٧ .
- (١٤١) صحيح الجامع الصغير، الألباني ج ٢ ص ٩٠٧ .
- (١٤٢) القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٣٤ الحلبي الفيروز آبادي .
- (١٤٣) لسان العرب ج ١٩ ص ٣٧ ابن منظور .
- (١٤٤) عارضة الاحوذى لابن العربي ج ٦ ص ٨٠ المصرية ١٣٥٠هـ .
- (١٤٥) شرع السنة للبيضاوي نقلًا عن إمام الحرمين، ج ١٠ ص ٨٨ المكتب الإسلامي، والتصرفات للجرجاني المكتبة العلمية ١٤٠٣هـ .
- (١٤٦) الرازي، الكبير، ج ٥ ص ١٢٢ دار الفكر التقسيم .
- (١٤٧) تفسير التحرير والتنوير، ج ٢ ص ١٩٢ الدار التونسية للنشر .
- (١٤٨) إغاثة الأمة بكشف الغمة، المقرئ ص ٤٣ ، ٤٤ لجنة التأليف والترجمة ١٣٥٩هـ .
- (١٤٩) تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة والهدية، عبد الغنى النابلسي الخنفي، ص ٦٦ مكتبة الزهراء ١٤١٢هـ .
- (١٥٠) شرح السير الكبير للسرخسي ج ٥ ص ٢٠٣٤ ، ٢٠٣٥ معهد المخطوطات ١٩٧١ . وذكر هذا المعنى أيضا في « عارضة الاحوذى، ابن العربي ج ٦ ص ٨ ، مرجع سابق وتبصرة الحكام في أصول الاقضيه ومناهج الاحكام لابن فرحون ج ١ ص ٣٠ الحلبي ١٣٧٨هـ على هامش فتح العلي الملك للشيخ عليش، شرح السنة ج ١٠ ص ٨٨ مرجع سابق .
- (١٥١) تحقيق القضية ص ٦٦ مرجع سابق .
- (١٥٢) Macroeconomic Theory. Selected Works. Harold Williams. p. 36. (١٥٢) Herffrigle Prentice Hall. New Jeray.
- (١٥٣) تفسير البيضاوي المطبوع على حاشية الشهاب ج ٧ ص ٤٤١ دار إحياء بيروت .
- (١٥٤) الحراج . يحيى بن آدم القرشي ص ٣٣ . دار المعرفة ١٣٩٩هـ .

(١٥٥) سورة الحشر - الآية ١٠. ذهب كثير من المفسرين ان الذين جاءوا من بعدهم معطوف على المهاجرين والأنصار فهم شركاء في الفىء، وهذا دليل عمر على ترك قسمة الفىء قائلا: مابقى احد من أهل الإسلام إلا دخل فى ذلك. الجامع لاحكام القرآن، القرطبى. ج ٨ ص ٢٢ دار الكتب ١٣٨٧هـ.

(١٥٦) الخراج. يحيى بن آدم القرشى ص ٩٣.

(١٥٧) رواه مسلم ج ٢ ص ٨٤.

(١٥٨) رواه البخارى ومسلم ج ٢ ص ٧٤ والحديث مسلم ج ٧ ص ١٧١.

(١٥٩) فيض القدير شرح الجامع الصغير، ج ٤ ص ٢٦٥ دار الفكر ١٣٩١ هـ.

(١٦٠) المحلى ابن حزم. ج ٦ ص ١٥٨ المكتب التجارى.

(١٦١) رواه مسلم ج ٢ ص ١١، ١٢.

(١٦٢) رواه البخارى ومسلم ج ١ ص ٤١٣.

(١٦٣) رواه البخارى ومسلم ج ١ ص ٤١٣.

(١٦٤) رواه البخارى ج ١ ص ٢٤٣.

مسلم ج ٢ ص ١٢٧.

(١٦٥) متفق عليه. البخارى ج ٢ ص ١٣٠، مسلم ج ١ ص ٢٩.

(١٦٦) المجموع النووى ج ٥ ص ٤٦٨ المكتبة السلفية.